

الصين ترى أن الولايات المتحدة تخشى منافستها عسكرياً

محللون: الوضع الأمني العالمي في عام ٢٠١١ قاتم



اعتبرت بكين أن الولايات المتحدة، المعتادة تفوقها العسكري في العالم، لا تتحمل تغير ميزان

القوى في العالم عبر عملية التحديث الجارية للجيش الصيني. وكتبت صحيفة «جلوبال تايمز» الصينية مؤخراً، في ضوء زيارة وزير الدفاع الأمريكي لبكين، أن «الولايات المتحدة معتادة كثيراً الرسم البياني القديم لميزان القوى، الذي تتعامل بموجبه منذ أمد بعيد مع الصين ودول نامية أخرى بطريقة غير متوازنة». وفتت الصحيفة النظر إلى أن الصحافة الأجنبية خصّصت مساحات واسعة للتعليق على صور نشرت في «الإنترنت» لطائرة مقاتلة قدمت على أنها أول مقاتلة قاذفة خفية تنتجها الصين. وقيل هذه المقالة، نشرت مقالات أخرى في الصحافة الأجنبية حول إنتاج الصين صاروخاً بعيد المدى يستطيع ضرب حاملات الطائرات الأمريكية في المحيط الهادئ. مبيّنة أنه لم يصدر عن وزارة الدفاع الصينية أي تعليق على برامج التسليح هذه. كما حذرت «جلوبال تايمز» من أنه «سواء كانت هذه الأسلحة التي تحدثت عنها الصحافة موجودة فعلاً أو لا، فإن الصين ستحوز مع الوقت أسلحة من الطراز الأول قادرة على منافسة آلة الحرب الأمريكية». وأضافت أن «الولايات المتحدة على ما يبدو ليست جاهزة للتعامل مع الصين كقوة مهمة. إنها غير راغبة في تقبل واقع أن الصين، عاجلاً أو آجلاً، ستحصل على سلاح من الطراز الأول». وأضافت الصحيفة أن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، وصل إلى الصين أمس في زيارة يسعى خلالها إلى إعادة وصل العلاقات العسكرية بين البلدين بعد عام من قرار بكين تعليق الاتصالات العسكرية كلياً مع واشنطن.

يتوقع يو تيا جوين، الأستاذ المساعد في «معهد العلاقات الدولية» في «جامعة بكين»، أنه في عام ٢٠١١ سيبقى الوضع الأمني العالمي قاتماً، حيث إن هناك إمكانية لعودة ظهور احتكاكات عسكرية كبيرة بين الكوريتين. كما أن لزعماء الدولتين مجالاً محدوداً جداً للمناورة في ميدان السياسة الداخلية، لذلك، فإن السيطرة العسكرية للاحتكاك والصراع وضبط النفس تعتمد أكثر على الولايات المتحدة والصين، وقوى أخرى مجاورة. ويضيف يو تيا جوين، حسبما نقلت عنه صحيفة «الشعب» اليومية الصينية، أن الوضع في الشرق الأوسط لا

يزال يبعث على القلق. وذلك بسبب المفاوضات العربية-الإسرائيلية، التي انهارت بسبب



المستوطنات اليهودية، وجنحت بعملية السلام في الشرق الأوسط مرة أخرى، ما يصعب إعادة فتح ملف المفاوضات في المستقبل القريب. لافتاً النظر إلى أنه بدءاً من يوليو ٢٠١١ سوف تبدأ القوات الأمريكية الانسحاب من العراق، ولكن يتوقف ذلك الانسحاب على مقياس حكومة المالكي وأدائها، فضلاً عن إحراز تقدم في التسوية الدبلوماسية لمسألة الأزمة النووية الإيرانية التي لا تزال تسير في طريق مسدود. كما يشير جوين، بحسب الصحيفة، إلى أنه في ظل رفض حكومة باكستان بشدة الحصار الأمريكي لـ «طالبان» في المناطق القبليّة القريبة من الحدود الأفغانية-الباكستانية، ودعم الولايات المتحدة الهش لحكومة كرزاي، فإنه من الصعب تحقيق الاستقرار في المنطقة، أو معرفة موعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. ويتوقع يو تيا جوين أن الوضع الأمني في إفريقيا لا يدعو إلى تفاؤل.

خبراء: الصين تردم فجوة التكنولوجيا العسكرية مع الجيش الأمريكي بسرعة لافتة للنظر

يرى محللون أن الصين يعملها في سرية تامة على امتلاك معدات عسكرية فائقة التطور باتت تهدد تفوق الولايات المتحدة في المحيط الأطلسي، وتثير مخاوف الدول المجاورة لها، ما يسهم في تحريك سباق التسلح.

وتؤكد أن عملية تحديث جيشها لا تهدف إلا إلى «الدفاع» عن نفسها. غير أن هذا الموقف يتعارض بشكل متزايد مع الوقائع، إذ تعمل بكين مثلاً على بناء حاملات طائرات واحدة على الأقل، في مظهر القوة المثلى على الصعيد العسكري. وقال خبير غربي «ليست لديهم تجهيزات غير دفاعية إطلاقاً. ويمتلكون بشكل متزايد طائرات قادرة على شن هجمات على الأرض. ما معنى ذلك حين يقولون إنهم يريدون الدفاع عن أنفسهم فقط؟».



وأطلقت الصين، أحد الأعضاء الرسميين في «النادي النووي»، في عام ٢٠٠٧ صاروخاً دمر أحد أقمارها الصناعية في المدار. وفي يناير ٢٠١٠ اعترض الجيش الصيني صاروخاً في الجو. وهو اليوم يطور صاروخاً باليستياً قادراً على ضرب حاملات الطائرات في المحيط الأطلسي. وقال رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية، الأميرال مايك مولن، إن برامج الأسلحة الصينية الجديدة تبدو موجهة ضد الولايات المتحدة.

فهل سنشهد تغييراً في ميزان القوى في الشرق الأقصى حيث تكثر عوامل زعزعة الاستقرار بين مسألة تايوان والتوتر في شبه الجزيرة الكورية والخلافات الحدودية؟ في مطلق الأحوال يبدو من المحتوم العودة إلى سباق التسلح.

قبل أيام قليلة من زيارة الرئيس هو جينتاو لواشنطن، وفيما كان وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، موجوداً في بكين مؤخراً، أجرت السلطات الصينية الثلاثاء الماضي أول طلعة تجريبية لطايرتها المطاردة الخفية «جي-٢٠». وسواء كان ذلك تحذيراً واضحاً أو مجرد مصادفة، فإن هذا الاختبار فاجأ العديد من المراقبين و«أعاد طرح مسألة التهديد الصيني في مقدمة الساحة السياسية»، على ما أفاد به خبير عسكري غربي في تصريح إلى «وكالة الصحافة الفرنسية».

وأوضح آرثر دينج، من «معهد العلاقات الدولية» في «جامعة تشنجنشي» في تايبيه، أن الصين باختبارها هذه الطائرة الحربية الخفية «توجه إلى الولايات المتحدة ودول المنطقة رسالة حازمة مفادها أن تحديث الجيش الصيني لا يقاوم، والصين مصممة على أن تصبح اللاعب الأكبر في المنطقة». وعلق جيتس على الطلعة التجريبية لمقاتلة «جي-٢٠»، معتبراً أن الصينيين «ربما وصلوا إلى مرحلة أكثر تقدماً مما كانت الاستخبارات الأمريكية تتوقعها». غير أنه يبقى من الصعب على الخبراء، الذين درسوا الصور الأولى للطائرة الخفية، أن يبتوا في مستوى تقدمها الفعلي.

وقال جاريت جينينجز، خبير شؤون الطيران في «مجلة جينز» المتخصصة في الدفاع، إن «ظهور «جي-٢٠» مؤخراً قد يوحي بقفزة تكنولوجية في قدرات الصينيين (العسكرية)، لكن الصور لا تكشف عن كل شيء. ومن المعروف أن «جيش التحرير الشعبي»، أكبر جيش في العالم، يحيط ببرامجه العسكرية بأقصى درجات السرية، ويخصص لها ميزانية دفاعية مدعومة بنمو اقتصادي بنسبة ١٠٪.

وتؤكد الصين في مواقفها الرسمية أن تقنياتها العسكرية متأخرة عن الولايات المتحدة بمقدار عشرين إلى ثلاثين سنة،

«جي-٢٠»

- مقاتلة شبح صينية مزودة بالمركبات من فئة الجيل الخامس، من صناعة «شركة شنغلي» لصناعة الطائرات، ومقرها مدينة شنغلي لمصلحة القوات الجوية الصينية، واختبرت المقاتلة «جي-٢٠» للمرة الأولى يوم ١١ يناير ٢٠١١ إبان زيارة وزير الدفاع الأمريكي للصين، حيث تمكنت من المحرك في الجو لمدة ١٨ دقيقة.

- وفق تقرير أسترالي، فإن المقاتلة «جي-٢٠» تتمتع بعدد من الميزات، منها ما استنتجت بعد معاينة النموذج: العتود بالوقود في الجو، وتقنية التخفي، وسرعات فوق صوتية مستدامة من دون الحاجة إلى حراقات لاحقة، وبدن الطائرة مناسب للتخفي أكثر من المقاتلة الروسية «ت-٥٠»، وحتى من الأمريكية «إف-٣٥»، ومشابه للمقاتلة «إف-٢٢».

- من ناحية أخرى ذكر تقرير أعدته صحيفة «تلجراف» البريطانية أنه برغم التطور الصيني المبالغ، فإن أجهزة الكهروطيران الصينية المستعملة في المقاتلة لا تزال متأخرة بجيل عن نظيراتها الأمريكية والروسية والأوروبية والإسرائيلية. وأن تصميم الطائرة يعود إلى ٢٥ سنة مضت، وأن الصين لم تدم سوى جزء يسير من الفجوة التقنية بينها وبين رواد العالم.

الصين تكشف عن مقاتلة «شبح» قد تتفوق على نظيراتها الأمريكية

الولايات المتحدة والصين تؤكدان التزامهما تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية

كشف مسؤولون صينيون النقاب، مؤخراً، عن طائرة مقاتلة جديدة من نوع «شبح» تستخدم تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تشكل تهديداً كبيراً للتفوق الجوي الأمريكي، وقد تكون الصين استعانت في تصنيعها، على ما يبدو، بتكنولوجيا من الولايات المتحدة نفسها. بحسب ما أوردته وكالة «أسوشيتد برس».

ولفتت الوكالة النظر إلى أن طائرة «الشبح» الصينية متعددة المهام، التي يطلق عليها «تشينججو جي-٢٠» كانت قد أجرت أول تجربة تحليق في الحادي عشر من يناير الجاري، لتكشف عن



تحقيق تقدم كبير في جهود هذا البلد لتطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة للغاية. موضحة أنه

برغم أن الطائرة التي تعمل بمحركين لا يزال أمامها ثماني سنوات أو تسع سنوات للدخول في أسطول السلاح الجوي، فإنها من الممكن أن تصبح منافساً لطائرة «إف-٢٢ رابتور» الأمريكية الرائدة في هذا المجال، وهي خليفة طائرات «نايتهوك»، وطائرة «الشبح» الوحيدة التي دخلت الخدمة الفعلية ويمكنها القيام بمهام حالياً. وقال مسؤولون عسكريون في دول البلقان وخبراء آخرون في تصريح لوكالة «أسوشيتد برس» إنه في الاحتمالات كافة فإن الصينيين اكتسبوا بعض معرفتهم التكنولوجية من المقاتلة الأمريكية «إف-١١٧ نايتهوك»، التي أسقطت فوق صربيا عام ١٩٩٩. وكانت طائرات «نايتهوك» أول مقاتلة «شبح» تسير بسرعة فائقة يصعب على أجهزة الرادار التقاطها.



خرجت القمة الرئاسية للصين والولايات المتحدة الأمريكية، التي عقدت مؤخراً في واشنطن، بمجموعة من التوصيات غطت عدداً من القضايا

مثل تعزيز العلاقات الثنائية، ومواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، وبناء شراكة اقتصادية شاملة متبادلة المنفعة، والتعاون بشأن تغير المناخ والطاقة والبيئة. وكان من أبرز تلك التوصيات، كما ورد في «الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الصينية»، ما يلي:

* تلتزم الصين والولايات المتحدة العمل معاً لبناء شراكة تعاونية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة من أجل تعزيز المصالح المشتركة لكلا البلدين، ومعالجة الفرص والتحديات في القرن الحادي والعشرين. واتفق الزعيمان على ضرورة التعاون بشكل أوسع وأعمق مع المؤسسات والشركاء الدوليين لوضع حلول مستدامة لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار ورفاهية الشعوب في أنحاء العالم كافة.

* إدراكاً لأهمية التحديات المشتركة التي تواجهها الدولتان معاً، فقد قررتا مواصلة العمل باتجاه تحقيق شراكة تدفع المصالح المشتركة قدماً، وأن تعالجا المخاوف المشتركة، وتسلباً الضوء على المسؤوليات الدولية. واعترف الزعيمان الأمريكي، باراك أوباما، والصيني، هو جينتاو، بأن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة مهمة ومعقدة على السواء. واتفق الجانبان على مواصلة العمل لتعزيز الثقة الاستراتيجية الثنائية، وتعميقها لتعزيز العلاقات بينهما.



المقاتلة الصينية الجديدة «جي-٢٠»



كشف مسؤولون صينيون النقاب، مؤخراً، عن طائرة مقاتلة جديدة من نوع «شبح» تستخدم تكنولوجيا متقدمة يمكن أن تشكل تهديداً كبيراً للتفوق الجوي الأمريكي، وقد تكون الصين استعانت في تصنيعها، على ما يبدو، بتكنولوجيا من الولايات المتحدة نفسها.

«جي-٢٠» والتكنولوجيا الأمريكية

قال مسؤولون عسكريون في دول البلقان وخبراء آخرون في تصريح لـ «أسوشيتد برس» إنه في الاحتمالات كافة، فإن الصينيين حصلوا على بعض معرفتهم التكنولوجية من المقاتلة الأمريكية «إف-١١٧ نايتهوك» التي أسقطت فوق صربيا عام ١٩٩٩. وكانت طائرات «نايتهوك» أول مقاتلة «شبح» تسير بسرعة فائقة يصعب على أجهزة الرادار التقاطها. لكن في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٩٩، وخلال القصف الجوي لقوات «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) صربيا خلال حرب كوسوفو، أسقط صاروخ صربي مضاد للطائرات مقاتلة من نوع «نايتهوك»، وقفز قائدها قبل أن تسقط وتم إنقاذه. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تسقط فيها هذه المقاتلات التي توصف غالباً بالطائرة «الخفية». وأعربت وزارة الدفاع الأمريكية «البننتاجون» عن اعتقادها أن مزيجاً من التكتيك الذكي والحظ الجيد كان وراء إسقاط الطائرة بصاروخ «إس أيه-٣» روسي الصنع أطلقته القوات الصربية خلال الحرب. وقال الأدميرال ديفور دومازيت-لوسو، رئيس أركان الجيش الكرواتي، خلال حرب كوسوفو (خلال هذه الفترة، ذكرت تقاريرنا الاستخبارية أن عملاء صينيين انتقلوا مرات عدة إلى المنطقة التي تفككت فيها طائرة «إف-١١٧»)، واشتروا بعض أجزاء الطائرة من المزارعين المحليين). وأضاف في مقابلة هاتفية مع «أسوشيتد برس»: (إننا نعتقد أن الصينيين استخدموا هذه المواد (التي جمعوها من موقع تحطم الطائرة) لمعرفة التكنولوجيا السرية لطائرات «الشبح»، والقيام بعمليات هندسة عكسية لها). وأكد مسؤول عسكري صربي بارز أنه جرت «إزالة قطع من الحطام من قبل هواة جمع التذكارات، وأن بعضها في نهاية الأمر سقط في أيدي ملحقين عسكريين أجانب».

التجربة الأولى للتخليق

كانت طائرة الشبح الصينية متعددة المهام، التي يطلق عليها «تشينجودو جي-٢٠» أجرت أول تجربة تخليق في الحادي عشر من يناير الجاري، لتكشف عن حدوث تقدم كبير في جهود هذا البلد لتطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة للغاية. وبرغم أن الطائرة التي تعمل بحركتين لا يزال أمامها ثماني سنوات أو تسع سنوات للدخول في أسطول السلاح الجوي، فإنها من الممكن أن تصبح منافسة لطائرة «إف-٢٢ رابتور» الأمريكية الرائدة في هذا المجال، وهي خليفة طائرات «نايتهوك» وطائرة الشبح الوحيدة التي دخلت الخدمة الفعلية ويمكنها القيام بمهام حالياً. وبرغم الزيارة الرسمية البارزة التي قام بها الرئيس الصيني، هو جينتاو، للولايات المتحدة هذا الأسبوع، فإن العديد في واشنطن ينظرون إلى الصين بصفتها تمثل تهديداً اقتصادياً للولايات المتحدة، ولديهم قلق من تنامي القدرات العسكرية الصينية أيضاً.

مقاتلة شبح صينية مزدوجة المحركات من فئة الجيل الخامس من صناعة شركة «تشينجودو» لصناعة الطائرات، ومقرها مدينة تشينجودو لمصلحة القوات الجوية الصينية، واختبرت المقاتلة «جي-٢٠». أول مرة يوم ١١ يناير ١١٠٢، إبان زيارة وزير الدفاع الأمريكي للصين، حيث تمكنت من المكوث في الجو لمدة ٨١ دقيقة. ما دفع الوزير الأمريكي، روبرت جيتس، إلى التحذير من أن المقاتلة الصينية قد تهدد الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ، لكنه لا يجزم بتحول الصين إلى منافس عسكري.

«التلجراف»: الفجوة التكنولوجية لا تزال قائمة

ذكر تقرير أعدته صحيفة «التلجراف» البريطانية أنه «برغم التطور الصيني المبالغ، فإن أجهزة الكهروطيران الصينية المستعملة في المقاتلة لا تزال متأخرة بجيل عن نظيرتها الأمريكية والروسية والأوروبية والإسرائيلية. وأن تصميم الطائرة يعود إلى ٢٥ سنة مضت، وأن الصين لم تردم سوى جزء يسير من الفجوة التقنية بينها وبين رواد العالم».

«جي-٢٠»

ذكر تقرير أسترالي أن «جي-٢٠» تتمتع بعدد من المزايا منها:
* التزود بالوقود في الجو. * تقنية التخفي.
* سرعات فوق صوتية مستدامة من دون الحاجة إلى حراقات لاحقة.
* بدن الطائرة مناسب للتخفي أكثر من المقاتلة الروسية «تي-٥٠»، ومن الأمريكية «إف-٣٥»، ومشابه للمقاتلة «إف-٣٥».



النوع	بلد الأصل
طائرة شبح	الصين
مقاتلة تفوق جوي	الصين
مقاتلة جيل خامس	الصين
«مجموعة تشينجودو لصناعة الطائرات»	الصين
«معهد تشينجودو لتصميم الطائرات»	الصين
الساعة - ١٢، ٥ - الثلاثا ١١ يناير ٢٠١١	الصين
عام ٢٠١٧	الصين
قيد التجريب والتطوير	الصين
المستخدم الأساسي	الصين
سنة الصنع	١٩٩٧
الكمية المصنوعة	نموذجان اثنان



دراسة أمريكية تشير إلى تعافي اقتصاد الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠١٠

أنهى الاقتصاد الأمريكي العام الماضي بشكل مشجع، حيث شهدت مناطق البلاد كافة تحسناً، وزاد إنتاج المصانع، وارتفع إنفاق المتسوقين، وزادت عمليات التوظيف في الشركات. وتشير هذه المؤشرات إلى أنه سيكون هناك وضع اقتصادي أقوى عام ٢٠١١. هذه هي الصورة التي قدمتها دراسة أجراها «مجلس الاحتياط الاتحادي» (البنك المركزي الأمريكي) حول الأوضاع الاقتصادية على الصعيد الوطني، صدرت الأربعاء الماضي. وأعرب بن برنانكي، رئيس «مجلس الاحتياط الاتحادي»، عن تفاؤله بأن قوة الاقتصاد الأمريكي ستزيد هذا العام، لكنه حذّر، الأسبوع الماضي، من أن ذلك سوف يستغرق فترة تصل إلى خمس سنوات بالنسبة إلى البطالة، التي تبلغ نسبتها الآن ٩,٤٪، لتنخفض إلى المستوى الطبيعي التاريخي بنسبة نحو ٦٪. ومع ذلك تلوح في الأفق مخاطر، فانخفاض أسعار المساكن، والملايين من حالات حبس الرهن، تضعف أسواق الإسكان في أنحاء البلاد كلها، بحسب الدراسة. وقال برنانكي إن ارتفاع أسعار البنزين يمكن أن يؤثر بالسلب في الاقتصاد.



وزير الخزانة الأمريكي: الصين ستصبح أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في العقد المقبل

قال وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي جينتر، إن توسيع التجارة مع الصين يعني أن القوة الآسيوية ستصبح، على الأرجح، أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في العقد المقبل. وقال جينتر إن العلاقات مع الصين تعد «بفوائد اقتصادية هائلة» للولايات المتحدة. وجاءت تصريحات جينتر للصحفيين في البيت الأبيض، أول من أمس قبل زيارة رسمية يقوم بها الرئيس الصيني، هو جينتاو، الأسبوع المقبل للولايات المتحدة. وكانت إدارة الرئيس باراك أوباما قد ضغطت على الصين لرفع قيمة عملتها اليوان، وهو ما ظلت الصين تقوم به تدريجياً منذ يونيو الماضي. وقال جينتر إن التضخم في الصين ساعد على تحسين تنافسية الشركات الأمريكية في الصين أيضاً. وينظر الأمريكيون إلى الصين بصفتها تهديداً اقتصادياً لبلادهم. وقد جاءت تعليقات جينتر لتخفيف بعض هذه المخاوف قبل اجتماع الأسبوع المقبل.



«ميريل»: إنتاج النفط العراقي سيصل إلى (٤.٤) مليون ب/ي بحلول عام ٢٠١٥

ذكر تقرير لبنك «أوف أمريكا ميريل لينش»، أول من أمس، أن إنتاج النفط العراقي قد يرتفع إلى ٤,٤ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٥. وقال فريق أبحاث السلع الأولية في البنك في مذكرة بحثية إن تعديل توقعات العام السابق بإنتاج ٣,٨ مليون برميل يومياً جاء نتيجة «رفع تقديرات الاحتياط من جانب الحكومة». ورفعت الحكومة العراقية حجم احتياطياتها المؤكدة من النفط بمقدار الربع في أكتوبر الماضي إلى ١٤٣ مليار برميل، ما يضع العراق في المركز الثالث في قائمة شركة «بي.بي» لأكثر الاحتياطيات في العالم. وأضاف البنك أن تضافر قوة نمو الطلب من الاقتصادات الناشئة مع تراجع إنتاج الدول غير الأعضاء في «أوبك» سيعوض جزئياً على الأقل زيادة قدرها ١,٩ مليون برميل يومياً في الإنتاج العراقي في الفترة حتى عام ٢٠١٥. وأكد البنك أنه «من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام في السنوات المقبلة».

مسؤولون سعوديون يبحثون خططاً لزيادة مخزونات الغذاء

يبحث مسؤولون سعوديون من الحكومة والقطاع الصناعي خططاً لزيادة المخزونات الغذائية الاستراتيجية لمواجهة قفزة في الأسعار العالمية، وتأمين إمدادات الغذاء. وقالت السعودية -أكبر مصدر للنفط، عضو منظمة «أوبك»، التي واجهت صعوبات غيرها من دول الخليج في عام ٢٠٠٨ عندما ارتفعت أسعار الغذاء العالمية - هذا الأسبوع، إنها ستزيد مخزونات القمح بحيث تكفي حاجات المملكة لعام كامل بدلاً من ستة أشهر بعد توصية من «مجلس الشورى». وقال مسؤولون في «الغرفة التجارية» إن «السعودية تحتاج إلى زيادة مخزونات مواد غذائية من بينها القمح، وثمانى سلع أخرى لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية». وسيبحث كبار المسؤولين الحكوميين هذه المسألة في مؤتمر تستضيفه لجنة الأمن الغذائي في «الغرفة التجارية» في الرياض. ووفقاً للدعوة، فإن وزيرى التجارة والزراعة والمدير العام للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، سيشاركون في المؤتمر. وقالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، في وقت سابق من الشهر الجاري، إن أسعار الغذاء ارتفعت إلى مستوى قياسي الشهر الماضي متجاوزة مستويات عام ٢٠٠٨. وتراجع التضخم السنوي في السعودية في ديسمبر إلى ٥,٤٪، وهو أقل بكثير من المستوى القياسي البالغ ١١,١٪ الذي سجله في يوليو ٢٠٠٨، لكن اقتصاديين يقولون إن ارتفاع الأسعار العالمية سيبقى التضخم فوق متوسط مستوياته منذ بدء الاحتفاظ بسجلات.



أنقرة

انتقادات تركية واسعة

لتقرير لجنة «تيركل» الإسرائيلية بشأن اعتداءات «مرمرة»

انتقدت وسائل الإعلام التركية تقرير «تيركل» الإسرائيلي، الذي يبرئ «البحرية» الإسرائيلية من الخطأ في الهجوم على السفينة «مرمرة» في ٣١ مايو الماضي. مضيفة أنه تم نشر ملخص لتقرير تركي حول حادث أسطول المساعدات إلى قطاع غزة، اتهم إسرائيل بانتهاك القانون الدولي. ويقول التقرير التركي، حسبما أوردت «وكالة أنباء الأناضول» الرسمية، إن «الجنود الإسرائيليين استخدموا القوة المفرطة، وبشكل غير مميز وغير مناسب ضد المدنيين، وانتهكوا حرية الملاحة في أعالي البحار». كما يوضح التقرير أن إسرائيل انتهكت المعايير القانونية المنصوص



عليها في «دليل سان ريمو»، الذي يحمي السفن المخصصة لأغراض إنسانية من التعرض لهجوم، ويحظر أعمال الحصار التي لها تأثير غير مناسب في المدنيين يفوق غرضها العسكري. وأرسلت «لجنة التحقيق والبحث الوطنية» التركية، التي شكّلت للتحقيق في الحادث، تقريرها السري إلى الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي. ومن جهتها أكدت صحيفة «نيويورك تايمز» أن نتائج «لجنة التحقيق» الإسرائيلية بشأن العدوان الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية المعروفة باسم «أسطول الحرية»، التي أضفت شرعية على هذا الهجوم الدموي، قد غذّت الشكوك المتزايدة لدى محلّين ذهبوا إلى أن نتائج تحقيقات اللجنة المعروفة بـ «لجنة تيركل» كانت معدة سلفاً، ومجرد مسرحية هزلية، وأن أعضاءها اختيروا من جانب حكومة بنيامين نتنياهو.

بكين

الصين تؤكد موقعها كثاني اقتصاد عالمي



أعلن «مكتب الإحصاءات الوطني» الصيني، مؤخراً، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين لعام ٢٠١٠ قد نما بنسبة ١٠,٣٪ مقارنة

بأرقام العام الماضي، حيث نما بنسبة أعلى بكثير من النسبة التي كانت تتوقعها الحكومة، وهي ٨٪. هذا النمو بأكثر من نسبة ١٠٪ هو الأول منذ عام ٢٠٠٧. وفي مقارنة مع الأرقام العالمية كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام ٢٠١٠ يقدر بنحو ٣٩ تريليوناً و٧٩٨,٣ مليار يوان (ما يعادل خمسة تريليونات و٨٨١,٢ مليار دولار). وبناءً على ما ذكرته الحكومة اليابانية، فإن الناتج المحلي الإجمالي لليابان، المقدر بالدولار للأشهر التسعة الأولى، كان يتفوق بدرجة بسيطة على نظيره الصيني، إلا أن الأشهر الثلاثة التالية (من أكتوبر حتى ديسمبر) أشارت إلى أن الصين قد فاقت اليابان بفارق كبير، وهذا يشير إلى أن كون الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم قد أصبح أمراً حقيقياً، بحسب «وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا).

وأضافت الوكالة الصينية أن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الياباني يتوقع إعلانها في منتصف شهر فبراير المقبل، وأن الناتج المحلي الإجمالي للصين للربع الرابع من عام ٢٠١٠ (من أكتوبر إلى ديسمبر)، كان قد أحرز نمواً بنسبة ٩,٨٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، مدعوماً إلى درجة كبيرة بالتحسن في مستوى الصادرات. وبالمقارنة مع النمو البطيء في كل من اليابان وأمريكا وأوروبا، فالتقدم الذي أحرزته الصين يعدّ تقدماً ملحوظاً.

رئيس «أوبك»: أسعار النفط ستصل إلى (١٠٠) دولار للبرميل قريباً

توقع الرئيس الحالي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، أول من أمس، أن يصل سعر النفط الخام إلى مئة دولار للبرميل قريباً. وقال مسعود مير كاظمي، الذي يشغل أيضاً منصب وزير النفط الإيراني، «سبق أن قلت إن سعر مئة دولار غير واقعي، نظراً إلى الحالة الراهنة للسوق وشراء الطاقة من الدول المنتجة». وتوقع الكثير من المحللين أن تفوق أسعار النفط مستوى المئة دولار هذا العام، برغم أن هناك آخرين توقعوا ضعف نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١، وهو ما يؤدي إلى سحب الطلب على النفط الخام. ومتحدثاً في طهران، قال كاظمي إنه لا يرى حاجة إلى عقد اجتماع خاص لدول «أوبك» لمناقشة خفض هذا السعر. وأضاف أنه خلال فترة رئاسته، سيركز على تحقيق ضمان الطلب، وكذلك تأمين وجود إمداداته.



الرئيس الصيني: نظام العملات العالمي أصبح من الماضي

وصف الرئيس الصيني، هو جينتاو، نظام العملات العالمي الذي يهيمن عليه الدولار بأنه «من الماضي»، لكنه قال إن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً لجعل العملة الصينية عملة عالمية. وقال هو، الذي سيزور الولايات المتحدة هذا الأسبوع، إنه ينبغي «أن تظل سيولة الدولار عند مستوى معقول ومستقر». وأدلى الرئيس الصيني بهذه التصريحات في مقابلة نادرة مع صحيفتين أمريكيتين هما «وول ستريت جورنال» و«واشنطن بوست».



رئيس «توتال»: أسعار النفط ترتفع أكثر من اللازم بأسرع من اللازم

قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال» يوم الأحد الماضي، إن أسعار النفط ترتفع أكثر من اللازم وبإيقاع أسرع من اللازم. وأبلغ كريستوف دو مارجري «رويترز» قبيل مؤتمر للطاقة في العاصمة الإماراتية أبوظبي «الاقتصاد العالمي يتعافى للتو. كان من الأفضل لو أن الأسعار لم ترتفع أكثر من اللازم بأسرع من اللازم». السوق في صعود بفعل تزايد الطلب في الأسواق الناشئة، إنه (الطلب) أعلى من المتوقع. وارتفع سعر خام برنت متجاوزاً ٩٩ دولاراً للبرميل في نيويورك يوم الجمعة الماضي لتصل مكاسبه إلى ٧٣، ٥٪ على مدار الأسبوع. وفي غضون ذلك ارتفع النفط الخام الأمريكي تسليم فبراير ١٤ سنتاً ليتحدد سعر التسوية عند ٩١، ٥٤ دولار للبرميل. وأظهر استطلاع للرأي أجرته «رويترز» الأسبوع الماضي، أن من المتوقع أن يبلغ سعر الخام الأمريكي ١٠٠ دولار للبرميل في الربع الأول من العام لكن فرصة تسجيل مستوى قياسي جديد فوق ١٤٧ دولاراً تبدو أقل بكثير. وقال دو مارجري عندما سُئل إن كان ينبغي لـ «أوبك» رفع الإنتاج؟ إن هذا قد يساعد على كبح الأسعار. وقال «الأمر صعب لأنه لا يوجد نقص في النفط. الأمر اليوم تحدده السوق بدرجة أكبر بكثير»، مضيفاً أن «سعرًا للنفط أعلى من اللازم لن يكون محل ترحيب من جانب المستهلكين». وقال وزير النفط الإيراني إن أياً من دول «أوبك» لم تطلب عقد اجتماع طارئ لبحث ارتفاع سعر الخام. ووصف الوزير مسعود مير كاظمي سعر ١٠٠ دولار بأنه سعر «حقيقي» وقال إنه لا يبعث على القلق بالنسبة إلى المنتجين.

سوريا تقرر زيادة دعم زيت التدفئة بعد أحداث تونس

قررت السلطات السورية زيادة دعم زيت التدفئة، يوم الأحد الماضي، في تحول في سياستها بعد إطاحة الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، من السلطة بسبب احتجاجات على ارتفاع الأسعار والبطالة والقمع. وأعلنت الحكومة السورية، التي يسيطر عليها «حزب البعث» منذ توليه السلطة عام ١٩٦٣، أنها قررت زيادة دعم التدفئة للعاملين في الدولة بنسبة ٧٢٪ أي بما يعادل ٣٣ دولاراً شهرياً. وكانت الحكومة تعمل حتى الآن على خفض الدعم مع رفع الحظر على المشروعات الخاصة في محاولة لإصلاح عقود من الركود الاقتصادي واستعادة رؤوس الأموال. وفي الأردن المجاور أعلنت الحكومة خطة تبلغ تكلفتها ٢٢٥ مليون دولار لخفض أسعار أنواع عدة من الوقود وبيع أساسية من بينها السكر والأرز. وقال وزير المالية السوري، محمد الحسين، إن الزيادة في دعم زيت التدفئة ستكلف الدولة ٣٢٦ مليون دولار سنوياً وسيستفيد منها نحو مليونان من العاملين في الدولة والمتقاعدين من بين عدد السكان البالغ ٢٠ مليون نسمة. وقال الحسين لـ «الوكالة العربية السورية للأنباء»: «ستكون لهذه السيولة آثار إيجابية في النشاط الاقتصادي». وكانت الحكومة خفضت تعويض التدفئة قبل ثلاث سنوات، ما أدى إلى احتجاج من المزارعين الذين ارتفعت نفقاتهم بسبب استخدام الوقود أيضاً في النقل والمضخات الزراعية. وألغت السلطات السورية الدعم على الأسمدة الزراعية العام الماضي برغم معارضة الاتحاد العام للفلاحين المدعوم من الحكومة. وقال وزير الزراعة إن هذا الإجراء قلص الفساد.



تقرير: الصين تجتاز مرحلة نحو استقلالها في مجال الطاقة

بتحكّمها في إعادة استعمال الوقود النووي المستخدم في مفاعل تجريبي، اجتازت الصين مرحلة تقنية مهمة حققتها قبلها دول أخرى لضمان استقلالها في مجال الطاقة على الأمد الطويل، كما يرى خبراء.



مضاعفة كمية الطاقة التي تنتج من وقود اليورانيوم الأصلي بنحو ٦٠ مرة. غير أن عملية إعادة المعالجة هي

أمر مثير للجدل لأن البلوتونيوم المستخلص يمكن استخدامه لإنتاج أسلحة نووية. كما أنها تتكلف أكثر بكثير من استخدام الوقود مرة واحدة ثم تخزينه كنفائات.

ولدى الصين، التي تمتلك أسلحة نووية منذ عقود، إمدادات معروفة من الوقود النووي تكفي لفترة تتراوح بين ٥٠ إلى ٧٠ عاماً، لكن العملية الجديدة يمكن أن ينتج عنها وقود إضافي يمكن أن يجعل هذه الفترة تمتد لنحو ثلاثة آلاف عام، بحسب التقرير. وعكف العلماء الصينيون على هذه التكنولوجيا منذ أكثر من ٢٠ عاماً، بحسب تلفزيون «سي سي تي في». وأوضح خبير غربي يعمل في بكين لوكالة «فرانس برس» أنه «في مرحلة أولى تم تشغيل المفاعل باستعمال مواد غير مشعة أو ضعيفة الإشعاع، وهنا تم الانتقال إلى مرحلة اختبارات مع مواد انشطارية وإشعاعية». وباتت الصين تنتمي إلى «أقلية من الدول تتحكم في الدائرة الكاملة للوقود النووي»، كما قال سون كين، المدير العام للشركة الصينية بافتخار.

وتملك الصين حالياً ١٣ مفاعلاً نووياً في طور العمل، ووافقت على إنجاز ٣٤ مفاعلاً أخرى يجري بناء ٢٦ منها، أي أكثر من ٤٠٪ من المحطات النووية التي يجري بناؤها في العالم، كما أفادت بذلك صحيفة «الشعب» مؤخراً على موقعها على «الإنترنت».

أعلن «التلفزيون الوطني الصيني»، مؤخراً، أن الصين ستتمكن من استعمال مخزونها من اليورانيوم طوال ثلاثة آلاف سنة بدلاً من ٥٠ إلى ٧٠ سنة كما كان متوقعاً حتى الآن، وذلك بفضل تجربة ناجحة قامت بها «الشركة النووية الوطنية الصينية». وقد أنجز هذا «الاختراق التكنولوجي» في ٢١ ديسمبر الماضي في المصنع رقم ٤٠٤ التابع للشركة الصينية في منطقة صحراوية نائية في ولاية جانسو (شمال غرب)، حيث توصل مهندسون صينيون إلى إعادة استعمال وقود مشع في مفاعل تجريبي.

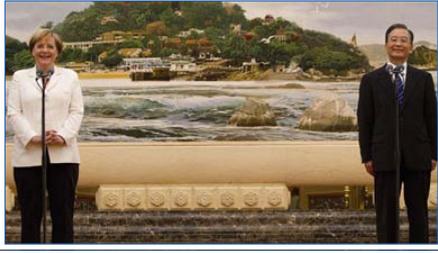
وتقنية معالجة الوقود النووي الجديدة من شأنها زيادة مصادر البلاد من الطاقة من أجل الحفاظ على ازدهارها الاقتصادي، بحسب خبراء، وأكد تقرير بثه تلفزيون «سي سي تي في» الصيني الرسمي أن هذا الاختراق سوف يوسع، بما يعادل مرات عدة كمية الطاقة التي يمكن توليدها من المحطات النووية الصينية، السماح باسترداد المواد الانشطارية والخصبة لإنتاج وقود جديد. وقال مدير عام «مجموعة الصين لصناعة الطاقة النووية»، سون تشين «نحن من بين دول قليلة في العالم نجحت في إعادة تدوير الوقود النووي المستنفد». يذكر أن دولاً أوروبية عديدة، مثل روسيا واليابان، تعيد بالفعل معالجة الوقود النووي لاسترداد اليورانيوم والبلوتونيوم غير المستخدمين، وتقليل نسبة النفايات، وإحكام إغلاق الدورة النووية لأسباب السلامة.

وبوجه عام، تعدّ عملية معالجة الوقود النووي لكل دولة أحد أسرارها الصناعية التي لا يمكن الاطلاع عليها. ويمكن بعد ذلك إعادة استخدام البلوتونيوم واليورانيوم، اللذين يتم استردادهما، كوقود. كذلك يمكن لبعض المفاعلات استخدام المكونات الأخرى التي تتم إعادة معالجتها، ما من شأنه



برغم الفاتورة السياسية: منطقة اليورو تتطلع إلى الصين للخروج من الأزمة

مع احتدام أزمة العملة النقدية الأوروبية الموحدة، وإمكانية لحاق البرتغال وإسبانيا وإيطاليا باليونان وأيرلندا، تتطلع العيون كلها حالياً إلى الصين لانتشالها من الأزمة. فبكين تريد تنوع مصادر استثماراتها بعيداً عن الغموض الاقتصادي المحيط باستثماراتها الضخمة في السندات الحكومية الأمريكية، كما تبحث عن مكاسب سياسية تتمثل في رفع الحظر الأوروبي المفروض على صادرات السلاح إليها.



توحيد الألمانيتين. إحصاءات الاتحاد الأوروبي، السبتي صدرت يوم الجمعة الماضي، أشارت إلى

أن منطقة اليورو حققت معدل نمو بنسبة ٠,٣٪ (أقل من المتوقع) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠، أي نصف معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، وأن قيمة العملة الأوروبية وصلت إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار منذ أربعة أشهر. ولكن أكبر مصدر للقلق حالياً هو البرتغال التي اضطرت حكومتها يوم الجمعة الماضي إلى بيع سنداتهما للمستثمرين بمعدل فائدة قياسي ٣,٧٪ لمدة عشر سنوات، وسط مخاوف من عجز الحكومة عن الوفاء بديونها. لكن بعض المراقبين يرون أن تلك المخاوف مبالغ فيها. فقد ساد شعور بالارتياح الأوساط المالية في أثينا ومدريد عقب تطمينات بكين، حيث من المعروف أن احتياط الصين من النقد الأجنبي يصل إلى تريليوني يورو، ما يعني أن لديها القوة الاقتصادية الكافية لانتشال أوروبا من محنتها. وتذكر أوروبا أن الصين حريصة على تجنب الغموض الاقتصادي المحيط بأكبر أسواق صادراتها، وأنها تسعى إلى تنوع استثماراتها من السندات الحكومية بعيداً عن السندات الأمريكية التي تملكها، التي تبلغ قيمتها ٩٠,٧ مليارات دولار.

ولكن هل تأتي المساعدة الصينية من دون مقابل؟ بالطبع لا. فبكين قد تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أيضاً، حيث تريد من الاتحاد الأوروبي منحها وضع اقتصاد السوق، وإنهاء الحظر الأوروبي المفروض على تصدير السلاح إليها، الذي يعود إلى عام ١٩٨٩ عقب أحداث ميدان السماء.

استبعد مايكل موران، محرر الشؤون الاقتصادية في مجلة «جلوبل بوست» (٧ يناير الجاري) انهيار منطقة اليورو هذا العام، ولكن المحللين في شركة «رويوني جاويل إيكونوموميكس» توقعوا انهيار المنطقة تماماً خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤٥٪. وأضاف موران أن الصمود المفاجئ من جانب الحكومات في اليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا في أثناء صيف عام ٢٠١٠ ليس حقيقياً، لأن بقاءها مرهون بسياسات الاتحاد الأوروبي التي اكتفت بترحيل قبلة الديون السيادية الموقوتة من دون نزع فتيلها.

وعن تصوراتهم لمصير منطقة اليورو عام ٢٠١١ يتوقع المحللون أن تنعكس الأزمة على الحياة السياسية في اليونان وأيرلندا، حيث ستجد الحكومة نفسها في موقف صعب. الأمر نفسه ينسحب على الحكومة في إسبانيا والبرتغال.

وذكرت المجلة في مقال آخر أن بعضهم يتشبث بالأمل في الخروج من الأزمة استناداً إلى مجموعة من العوامل: فالصين سبق أن تعهدت بضخ استثماراتها ضخمة لشراء سندات الاتحاد الأوروبي لتمويل خطة إنقاذ أيرلندا بتكلفة ٨٥ مليار يورو. فالأمر لم يستغرق من الاتحاد الأوروبي سوى نصف ساعة فقط لبيع سندات بقيمة خمسة مليارات يورو كان للمستثمرين الآسيويين نصيب الأسد فيها. وأيرلندا ساعدت بنفسها عقب الأنباء التي أكدت أن زيادة الصادرات أدت إلى زيادة الإيرادات الخاصة بضريبة الشركات بنحو ٧٠٠ مليون يورو، أي أعلى من توقعات الحكومة بنسبة ٢١٪. كما تشير التوقعات إلى استمرار القاطرة الألمانية في مسيرتها، إذ إن اقتصادها القومي سيحقق معدل نمو قياسياً بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠١٠، وهو أعلى معدل نمو منذ



أهداف سياسية واقتصادية: شكوك أوروبية حول دوافع الصين لشراء ديون منطقة اليورو

برغم الترحيب باستعداد بكين لشراء ديون الدول المتعثرة لدول منطقة اليورو فإن هذا الترحيب لم يخلُ من تساؤلات حول الدوافع الحقيقية وراء تلك الخطوة. المحللون يقولون إن بكين تسعى إلى انتزاع مكاسب سياسية، مثل رفع الحظر الأوروبي المفروض على صادرات السلاح إليها، واقتصادية من حيث انتزاع ورقة اقتصاد السوق من اللاعبين الأوروبيين وتفويت الفرصة عليهم لفرض رسوم إغراق على الواردات الصينية.

الترحيب الأوروبي بهذه الخطوة فإن المحللين الاقتصاديين يتساءلون عما إذا كان النظام الشيوعي الصيني يسعى إلى انتزاع تنازلات استراتيجية مقابل تلك الخطوة.

وترى الصحيفة أن دور الصين يبدو غامضاً حتى الآن، خاصة بعد أن تعهد نائب رئيس وزرائها، لي كيكيانج، بشراء ديون إسبانيا البالغة ٦ مليارات يورو في أثناء زيارته الأخيرة لمديرد في الأسبوع الماضي. وذكرت صحيفة «**وول ستريت جورنال**» أن الصين كانت المشتري السري في عملية شراء ١,١ مليار يورو من ديون البرتغال في الأسبوع الماضي، وهو ما لم يستبعده وزير المالية، فرناندو تكسييرا.

لكن الصين لم تكن اللاعبة الوحيدة في مزاد شراء الديون الأوروبية، حيث يؤكد المتعاملون داخل أسواق المال أن «المصرف المركزي الأوروبي» كانت له تحركات قوية من وراء الستار، حيث أوعز إلى نحو عشرين مستثمراً بشراء الديون البرتغالية.

أهداف الصين

ويعتقد تشارلز جرانت، رئيس «مركز الإصلاح الأوروبي»، أن هدف الصين الأول هو إنهاء الحظر الأوروبي على وارداتها من السلاح الذي تم فرضه عقب مذبحة «ميدان السماء» عام ١٩٨٩، الذي تعتبره بكين أمراً مهيناً بالنسبة إلى قوة عظمى عالمية اختلف الحال فيها عما كان عليه في الثمانينيات من القرن الماضي. وأضاف أن بريطانيا وفرنسا وألمانيا تشعر بالقلق إزاء رغبة بكين وضغوطها المستمرة لرفع هذا الحظر، مفضلةً التقارب مع الولايات المتحدة.

أما هدف الصين الثاني فهو انتزاع ورقة اقتصاد السوق من يد اللاعبين الأوروبيين حتى لا يتمكنوا من اتخاذ إجراءات مضادة للإغراق بحق الواردات الصينية.

على الرغم من ترحيب منطقة اليورو باستعداد المستثمرين الصينيين لشراء السندات الحكومية، وهي الخطوة التي اعتبرها المراقبون بمنزلة طوق نجاة لاقتصادات الدول المتعثرة مثل البرتغال وإسبانيا، وربما إيطاليا لاحقاً، فإن هذا التفاؤل لم يمنع الاتحاد الأوروبي من التساؤل حول الدوافع الحقيقية وراء تلك الخطوة. فبعضهم يرى أن طوق النجاة الصيني يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين: رفع سعر صرف اليورو مقابل اليوان من ناحية، ومنح الصادرات الصينية موقعاً متميزاً مقابل الصادرات الأوروبية من ناحية أخرى.

وذكرت صحيفة «**تلجراف**» أن الرئيس الأوروبي، هيرمان فان رومبي، لم يخف قلقه تجاه العرض الصيني بشراء ديون الدول المتعثرة داخل منطقة اليورو، ملمحاً إلى أن الصين ربما كانت لديها دوافع «سياسية» وراء مساعدة أوروبا، وأنها ربما تسعى إلى السيطرة على العملة الأوروبية. وأوضح أنه «عندما يُقدم المستثمرون الصينيون على شراء اليورو تصبح العملة الأوروبية أقوى والعملة الصينية أضعف إلى حد ما، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصينية». وأضاف أن الصينيين «يضخون استثماراتهم في بعض الدول الضعيفة أيضاً، ما يعكس ثقتهم الشديدة بوصول تلك الدول إلى حافة الإفلاس». وبرغم إدراك رومبي حساسية هذا الموضوع فإنه رحّب باستعداد بكين لشراء السندات السيادية لدول منطقة اليورو، واصفاً هذا العرض بأنه مؤشر مهم إلى رغبة الصين في دعم الاقتصاد الأوروبي. ومن الجدير بالذكر أن الصين فرضت نفسها كقوة مؤدية إلى التغيير في أزمة ديون منطقة اليورو خلال الأيام القليلة الماضية بعد أن عرضت استخدام جزء من احتياطياتها البالغة ٢,٨٧ مليار يورو في تأمين الاستقرار العالمي. وبرغم



بكين

الصين: سنظل شركاء لشمال السودان وجنوبه

صرّح دبلوماسي صيني بارز، مؤخراً، بأن بلاده ستواصل



التعاون مع شمال السودان وجنوبه لتحقيق المنفعة المتبادلة بغض النظر عن نتائج استفتاء جنوب السودان. ويعدّ

الاستفتاء، المقرر إجراؤه اليوم الأحد، جزءاً رئيسياً من اتفاقية السلام الشاملة الموقعة بين الشمال والجنوب في عام ٢٠٠٥. وتولي الصين أهمية كبيرة لهذه اللحظة التاريخية في السودان. وأعرب الدبلوماسي الصيني عن أمله أن يكون الاستفتاء حراً ونزيهاً وشفافاً وسلمياً. وأضاف السفير الصيني لدى السودان، لي تشنغ ون، وفقاً لما أورده صحيفته «الشعب» اليومية الصينية، أن «اهتمام الصين بالاستفتاء يتماشى مع مصالح المجتمع الدولي، ونأمل جدياً إحلال سلام دائم في السودان، لأنه لن يستفيد أحد من الفوضى هناك، ولا بدّ أن يكون هناك توافق حول الحفاظ على السلام والاستقرار في أكبر دولة إفريقية، وأن يكون هدفاً مشتركاً للجانبين في السودان وللمجتمع الدولي». وأوضحت الصحيفة الصينية أن الصداقة بين الصين والسودان تتطور منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٥٩. حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري للسودان، الذي يعدّ ثالث أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا. ويشترك أكثر من عشرة آلاف صيني، يعملون في أكثر من مئة شركة، في تشييد البنية التحتية والتعاون الفني والاستثمار في أجزاء مختلفة من السودان. لافتة النظر إلى أن التعاون بين الصين والسودان يعود إلى السبعينيات من القرن الماضي، عندما بدأ الصينيون مشروعات في قطاع الزراعة، وبناء الجسور والطرق.

«الخارجية» الصينية تتوقع تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة خلال الحقبة الجديدة



قال وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، أول من أمس الجمعة، إن زيارة الرئيس الصيني، هو جين تاو، الرسمية

المرتقبة للولايات المتحدة ستعزز مواصلة تنمية العلاقات الصينية-الأمريكية خلال الحقبة الجديدة. جاء ذلك على لسان يانج جيه تشي لدى إلقائه خطاباً في أثناء مأدبة غداء أقامها على شرفه مجلس العلاقات الخارجية، في نيويورك. وقال يانج، بحسب «وكالة أنباء الصين الجديدة»، إن زيارة الدولة المرتقبة من قبل الرئيس هو جين تاو للولايات المتحدة، التي تتزامن مع الذكرى الـ (٤٠) لاستئناف الاتصالات بين الصين والولايات المتحدة وتأتي كذلك في مستهلّ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ستعزز مواصلة تنمية علاقات ثنائية إيجابية وتعاونية وشاملة خلال الحقبة الجديدة. وأوضح يانج، وفقاً للوكالة، أنه بتضافر جهود الجانبين، ستعزز الزيارة، على نحو فعال، التعاون العملي بين البلدين، وستدعم التفاهم والصداقة المتبادلين بين الشعبين، وسيكون لها تأثير إيجابي كبير في حماية السلام والاستقرار على الصعيد العالمي، وستدفع التنمية المشتركة. ومن جهتهم قال الأمريكيون المشاركون في المأدبة، حسبما أوردت الوكالة الصينية، إن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تتمتع بأهمية حيوية للجانبين وللعالم قاطبة. وأعربوا عن أملهم أن يتواصل توسع العلاقات الثنائية الإيجابية والتعاونية والشاملة. واصفين تلك الزيارة المرتقبة بالحدث المهم للغاية.

«جلوبال تايمز»: الثقافة الصينية تتمدد في أمريكا

مقترحات صينية لتطوير العلاقات مع واشنطن



قال خبير أمريكي في شؤون الصين إن صورة الصين تحسّنت خلال السنوات الأخيرة فيما يتصاعد تأثيرها في

الولايات المتحدة، وهو ما يراه العديد من الأمريكيين إيجابياً. وقال كلايتون دوبي، مساعد مدير «معهد الولايات المتحدة-الصين» في «جامعة كاليفورنيا الجنوبية»، للإعلام الصيني في مقابلة خاصة بمناسبة زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة، إن الصين بذلت جهوداً خلال السنوات الأخيرة من أجل تحسين صورتها في الخارج، وكانت هذه الجهود ناجحة، وأضاف أن استطلاع رأي أمريكياً أظهر أن الأمريكيين الذين ينظرون بإيجابية إلى الصين تزايدت نسبتهم من ٣٨٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٤١٪ في ربيع عام ٢٠١٠. وقال إنه من الواضح أن الأمريكيين يقدرّون الثقافة الصينية من نواحٍ عدة، فالمطاعم الصينية تنتشر في كل مكان في المدن الأمريكية، كبيرة أم صغيرة. وقال إنه ذهب مرة للتدريس في بلدة صغيرة من ١٠ آلاف شخص في كنتاكي ووجد هناك ثلاثة مطاعم صينية. وقال هذا مهم لأن الأمريكيين العاديين يدفعون أموالاً من أجل تناول أطعمة صينية واستهلاك منتجات صينية، وهذا يرمز إلى القبول الأمريكي للثقافة الصينية. وقال دوبي إن الأطعمة الصينية أصبحت تحظى بشعبية متزايدة في الولايات المتحدة، كما أن الكتب التي تتعلّق بالطهي الصيني تباع في كل مكتبة تقريباً. وأضاف أنه من دون شك هناك حب استطلاع بشأن الصين في كل مكان. فعلى سبيل المثال، أرسلت غرف التجارة في العديد من المدن الأمريكية وفوداً إلى الصين. وفي ما يتعلق بالعنصر الصيني في أفلام هوليوود، قال دوبي لصحيفة «جلوبال تايمز» الصينية إنه لم يكن هناك على الإطلاق أي شيء صيني في الأفلام الأمريكية قبل الثمانينيات من القرن الماضي. وفي الثمانينيات بدأ مخرجو الأفلام الأجانب تصوير أفلام في الصين.

اقترح الرئيس الصيني، هو جينتاو، أربع نقاط لمواصلة دفع العلاقات الصينية-الأمريكية قدماً. وقال هو، الذي غادر أمس بلاده متوجّهاً في زيارة رسمية للولايات المتحدة، في مقابلة مع صحفيين من صحيفتي «ول ستريت جورنال» و«واشنطن بوست»: «كلانا سيكسب من علاقات صينية-أمريكية سليمة وكلانا سيخسر من المواجهة». وذكر هو: «علينا العمل وفقاً للمصالح الأساسية لشعبينا ودعم المصالح الشاملة والسلام والتنمية في العالم. وعلينا أن نصبح على قدر ما يواجهنا من تحديات، والقضاء على الخلافات، والعمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وتعزيز النمو المستمر لعلاقتنا». وفي ما يلي النقاط الأربع التي أكدها الرئيس الصيني مجدداً لدفع العلاقات الصينية-الأمريكية قدماً: **أولاً:** «يتعيّن علينا زيادة الحوار والاتصال وتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة». **ثانياً:** «يتعيّن علينا التخلّي عن عقلية الحرب الباردة، والنظر إلى تنمية الآخر بطريقة موضوعية وحكيمة، واحترام طريق التنمية الذي اختاره الآخر، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال التعاون متكافئ الكسب». **ثالثاً:** علينا احترام سيادة الآخر وسلامة أراضيه ومصالح التنمية الخاصة به، ومعالجة المخاوف الرئيسية للآخر بصورة صحيحة. **رابعاً:** يتعيّن علينا بذل جهود مستمرة لتوسيع مصالحتنا المتقاربة حتى تصبح الصين والولايات المتحدة شريكتين للتعاون في مجالات أعرض. وذكر هو أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين وبفضل الجهود الملموسة التي يبذلها الجانبان، تتمتع العلاقات الصينية-الأمريكية ككل بنمو مطّرد. وقال هو إنه «منذ أن تولى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، مهام منصبه، نحافظ على اتصال وثيق من خلال تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات وإجراء مكالمات هاتفية وتبادل الرسائل».



الصين تعزز التعاون مع آسيا وتدعو إلى السلام والاستقرار في المنطقة

استطلاع للرأي: (٩٠٪) من الصينيين يرون أن العلاقات الصينية-الأمريكية مهمة

ذكر دبلوماسي صيني بارز، أول من أمس، أن الصين ستعمل بشكل وثيق مع الدول الآسيوية لتسريع التعاون الإقليمي لجعل آسيا محركاً مهماً للانعاش والنمو الاقتصاديين العالميين. وفي مقابلة أجراها مع وسائل الإعلام الصينية، قال مساعد وزير الخارجية الصيني، هو تشنغ يويه، إن الصين تمتعت بثقة متبادلة متزايدة وعلاقات تجارية نشطة مع البلدان الآسيوية الأخرى في عام ٢٠١٠، مستشهداً بالزيارات المتكررة رفيعة المستوى، وذلك حسبما نقلت عنه صحيفة «الشعب» اليومية الصينية. وأشارت الصحيفة إلى أن تشنغ يويه أوضح أن التجارة بين الصين وآسيا



زادت بنسبة ٦,٣٦٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٧٩١,٥ مليار دولار أمريكي في الأشهر الـ (١١) الأولى من عام

٢٠١٠. وأضاف أن: «الصين ما زالت تعد أكبر سوق للصادرات بالنسبة إلى الدول الآسيوية، وأن إجمالي قيمة واردات الصين من الدول الآسيوية بلغت ٤٤٦,٥ مليار دولار أمريكي خلال الفترة نفسها، بزيادة نسبتها ١,٤١٪ على أساس سنوي». وقال تشنغ يويه، تبعاً للصحيفة، إن منطقة التجارة الحرة بين الصين و«الآسيان»، التي أقيمت في الأول من يناير ٢٠١٠، تعد أكبر منطقة من نوعها بين الدول النامية. مشيراً إلى أنها تسرع بشكل ملحوظ من تدفقات رأس المال، والمواد، والتكنولوجيا، والموارد البشرية. وذكرت الصحيفة أن كلاً من الصين واليابان وكوريا الجنوبية ستنتهي دراسة مشتركة حول منطقة التجارة الحرة المقترحة بينها بحلول عام ٢٠١٢. وقال تشنغ «إننا نتعهد بالعمل مع الدول في المنطقة لتعزيز بناء الطرق وخطوط السكة الحديدية والموانئ لمواصلة تسريع التعاون متكافئ الكسب.



يرى ٩٠٪ تقريباً من الصينيين أن العلاقات الصينية-الأمريكية مهمة، حسبما ذكر استطلاع للرأي أجري، مؤخراً، بحسب «وكالة أنباء الصين الجديدة». وكانت صحيفة «الصين

الشعبية» اليومية و«مجموعة هورايزون الاستشارية للبحوث» في الصين قد أجرتا هذا الاستطلاع، الذي شمل ١٤٤٣ شخصاً في سبع مدن صينية كبرى، من بينها بكين وشنجهاي وقوانجتشو، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ ديسمبر من عام ٢٠١٠. وأظهر الاستطلاع أن ٥٤,٣٪ من المشاركين فيه يرون أنه من الأهمية بمكان أن تحافظ الصين على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لما أوردته الوكالة. ويرى ٦٠٪ تقريباً من المشاركين في الاستطلاع أن العلاقات الصينية-الأمريكية ستظل مستقرة، فيما يرى ٢٣,٨٪ أنها ستتحسن، ويرى ١٠٪ أنها ستزداد سوءاً. وتشير «وكالة الأنباء الصينية» إلى أنه من المتوقع أن تحظى زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، للولايات المتحدة، التي تبدأ اليوم الثلاثاء ١٨ يناير، وتستمر حتى الحادي والعشرين من الشهر نفسه، باهتمام كبير لدى الصينيين. حيث يرى قرابة ٦٠٪ من المشاركين في الاستطلاع أن القمم التي تعقد بين الزعماء الصينيين والأمريكيين تعد وسيلة فعالة لحل القضايا الثنائية وتعزيز التنمية. كما يرى المشاركون في الاستطلاع أن الموضوعات المحتمل بحثها خلال اجتماع الزعيمين ستكون الوضع في شبه الجزيرة الكورية، وقضية تايوان، والخلل التجاري الثنائي، وفقاً للوكالة. وفتت الوكالة النظر إلى أن ٥٣٪ من المشاركين في استطلاع الرأي هذا يرون أن العلاقات الصينية-الأمريكية ازدادت سوءاً عام ٢٠١٠.

إعادة تفعيل العلاقات الأمريكية-الصينية تغييرات متوقعة في الدبلوماسيين الأمريكيين في آسيا

ذكر جوش روجين، الكاتب في صحيفة «واشنطن بوست»، في مقالة حملت عنوان «تغييرات كبيرة آتية على فريق أوباما في آسيا»، أنه من المقرر أن يغادر عدد من كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية في آسيا مناصبهم أو ينتقلوا إلى مناصب جديدة خلال الشهر المقبل، وذلك في محاولة من البيت الأبيض لإعادة تفعيل العلاقات الأمريكية-الصينية. ويشير الكاتب إلى اثنين من أبرز مسؤولي الإدارة لإدارة سياسة آسيا، وهم جيفري بيدر، مدير مجلس الأمن القومي لآسيا، وكورت كامبل، مساعد وزير الدولة لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ. حيث إنهما صديقان مقربان منذ البداية، برغم أن كامبل أكثر حنكة بشأن الصين مقارنة ببيدر. هذا ومن المتوقع أن يغادر بيدر منصبه بعد زيارة الرئيس الصيني لواشنطن الشهر الجاري، وهو ما أكده المقربون في الإدارة. إلا أنه لم يتم تحديد الموعد المحدد للمغادرة، وربما لا يزال هناك أسابيع أو أشهر من الآن، بحسب الكاتب. ويلفت الكاتب النظر إلى أن بيدر، الذي عمل على الصين منذ السبعينيات من القرن الماضي، يسعى إلى الخروج، نظراً إلى الإرهاق الذي يعانيه. ومن المتوقع أن يحل دانييل راسل، وهو أحد المديرين العاملين مع بيدر، محلّه. إذ عمل راسل من قبل كقنصل عام في مدن أوساكا وكوبي اليابانية. مضيفاً أن اختيار راسل أعطى الأمل لليابان أن البيت الأبيض سيعيد إحياء العلاقات الأمريكية-اليابانية، «إلا أن الحقيقة هي أن الصين ستهيمن على جدول أعمال الإدارة في آسيا». وعلى الجانب الآخر، تفكّر الولايات المتحدة، وفقاً للكاتب، في جعل نائب كامبل، جو دونوفان، سفيراً أو مبعوثاً قادمًا لكوريا الشمالية، ما يعطي له الفرصة لشغل منصب سفير الولايات المتحدة في كمبوديا. مشيراً إلى أنه في الشهر المنقضي، أعلن البيت الأبيض تعيين ديفيد شير، وهو نائب آخر لكامبل، كسفير لفيتنام، وهو ما يترك منصبين فارغين على كامبل شغلها.

الكونجرس يشهد توتراً بين «الجمهوريين» و«الديمقراطيين»

لفت كارل هولز، الكاتب في صحيفة «نيويورك تايمز»، النظر إلى أنه فور تسلم «الجمهوريين» رسمياً رئاسة مجلس النواب الأمريكي يوم الأربعاء الماضي، وتولي العضو الجمهوري جون بوهرنر منصب رئيس المجلس خلفاً للديمقراطية نانسي بيلوسي. شرع الأعضاء «الجمهوريون» الجدد في تعديل قواعد المجلس ولوائحه بهدف تعجيل جهود تفكيك قانون الرعاية الصحية الجديد وتقليل الإنفاق الاتحادي وتقديم الاقتطاع الضريبي الذي يرونه وسيلة لتحفيز الاقتصاد. ويضيف الكاتب أن التوتر بسبب المأزق الحزبي الذي سيطر على الجلسة الأخيرة لمجلس الشيوخ انتقل إلى الجلسة الافتتاحية للدورة ١١٢ للكونجرس، وذلك حينما هدد تحالف من «الديمقراطيين» بتطبيق تعديلات إجبارية لمنع الإجراءات الثورية التي عرقلت مسار التشريع خلال العامين الماضيين. موضحاً أن اليوم الأول للكونجرس الجديد والحكومة المنقسمة في إدارة أوباما - للمرة الأولى منذ توليه الرئاسة - شهد مناوشات حزبية حول حجم الحكومة ودورها وعدد من القضايا الأخرى، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى إعادة بناء الاقتصاد ومواجهة الديون المتزايدة سريعاً والتعامل مع تهديدات الأمن القومي المعقدة. ويشير الكاتب إلى أن بوهرنر تعهد بعد توليه رئاسة مجلس النواب بإدارته بشكل أكثر شمولاً وعملياً، لكنه وجه المجلس نحو تفكيك قانون الرعاية الصحية واقتطاع الميزانية الجديدة والتحقيق في كيفية تعامل الإدارة مع عدد من القضايا المهمة خلال العامين الماضيين. لافتاً النظر إلى أن الأغلبية الجمهورية في المجلس وافقت - برغم اعتراضات «الديمقراطيين» - على لوائح تتطلب الاقتطاع من الميزانية بما يوازي زيادة الإنفاق في بعض البنود الأخرى.



أبعاد زيارة وزير الدفاع الأمريكي للصين

بدأ وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، أمس، زيارة للصين، متطعاً إلى تهدئة العلاقات المتوترة مع «جيش التحرير الشعبي»، ولكن السياسات القائمة منذ عهد بعيد، التي تغذي الشكوك العميقة لدى الجانبين قد تقوض ذلك الهدف، بحسب ما يرى محللون.



العمليات العسكرية الأمريكية قرب شواطئها. ويرى دين تشينج من «مؤسسة هيريتيج»، وهي مركز أبحاث محافظ، أنه «ما لم يكن هناك تغيير في السياسة الأمريكية، فلن يتغير أي من هذه

الأمور»، وتوقع ألا تسفر الزيارة عن شيء يتجاوز «الفرص لالتقاط بعض الصور اللطيفة». وقد استؤنفت العلاقات العسكرية المحدودة بين واشنطن وبكين العام الماضي. وفي عشية زيارته، رأى جيتس أن العلاقات العسكرية بين البلدين في تحسّن، بحسب ما ذكره أحد مساعديه. وقال المتحدث باسم «البنجاجون»، جيف موريل، عشية الزيارة «لقد ذهب بتشجيع وتفاؤل وأمل». ومع ذلك، فإن هناك مؤشرات قليلة إلى أن الصين تريد نوعاً من الشراكة الأوسع، التي شدّد جيتس على أنها ستساعد على تجنّب سوء الفهم وسوء التقدير في الوقت الذي توسّع فيه الصين قدراتها العسكرية.

وتعدّ دعوة الصين بمنزلة نجاح بالنسبة إلى جيتس، الذي دعا نظيره الصيني إلى محادثات ماثلة، وزيارة مقارّ الأسلحة النووية الأمريكية عام ٢٠٠٩. وكان من المتوقع توجيه دعوة ماثلة عام ٢٠١٠، بيد أن الصين لم تقم بذلك احتجاجاً على صفقة مخططة لبيع أسلحة أمريكية بقيمة ٦,٤ مليار دولار إلى تايوان. وتعاونت الولايات المتحدة والصين بشأن العقوبات ضد إيران بسبب برنامجها النووي، وتناقش الدولتان العمل جنباً إلى جنب لردع القرصنة، والتعامل مع الكوارث الطبيعية في آسيا. غير أن جيشيهما منخرطان في اختبار إرادة في المحيط الهادئ، حيث تبدأ الصين تحدي الافتراض بأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية البارزة هناك، وهو الافتراض القائم منذ نحو قرن من الزمان.

تأتي زيارة وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، لبكين، التي بدأت أمس وتستمر حتى يوم الأربعاء المقبل، قبل أسبوع من زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، الرسمية لواشنطن، ما يوجد قوة دفع دبلوماسية يأمل مسؤولون أمريكيون أن تسمح لجيتس بتحقيق تقدم في القضايا الأمنية الشائكة. ويشمل جدول أعمال زيارة جيتس اجتماعاً مع الرئيس الصيني، هو، وكبار القادة العسكريين، وزيارة للفرقة الثانية للمدفعية التي تسيطر على ترسانة الصين النووية الكبيرة. وسيتوجّه جيتس بعد ذلك إلى اليابان وكوريا الجنوبية (أقرب حليفين للولايات المتحدة في المنطقة).

ومن بين هذه القضايا ممارسة ضغط أمريكي على بكين كي تتخذ موقفاً أكثر حزمًا تجاه إيران، وكبح جماح كوريا الشمالية، وأن تصبح أكثر شفافية في ما يتعلق بعملية تحديث الجيش الصيني (أكبر جيش في العالم من حيث حجم القوات)، التي تمضي بأسرع من المتوقع بحسب ما ترى وكالة «رويترز» في تقرير لها.

وقد تكون زيارة جيتس للصين على نحو ما نتيجة لقوة الدفع تلك. فالعلاقات العسكرية الأمريكية-الصينية كانت متوقفة في معظم عام ٢٠١٠، حيث احتجّت بكين على صفقة الأسلحة لتايوان التي اقترحها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما. وزيارة جيتس للصين أوضح بيان على تطبيع العلاقات. وفي هذا الإطار يقول جيف موريل، المتحدث الصحفي لوزارة الدفاع الأمريكية «البنجاجون» «هذا شيء يرغب الصينيون بشدة في تحقيقه قبل زيارة هو جين تاو. يريدون عودة هذه العلاقة إلى مسارها، وأن تعمل في اتجاه إيجابي». ولكن الشواهد تؤكد أن هناك مشكلات شائكة لا تزال باقية حيث يوجد خلاف بين الولايات المتحدة والصين حول مبيعات الأسلحة لتايوان، والمخاوف الصينية بشأن

طهران

خفض الدعم يقلص استهلاك إيران من الغاز

نقل موقع «التلفزيون الإيراني» على «الإنترنت»، مؤخراً، عن مسؤول إيراني قوله إن استهلاك إيران من الغاز تراجع أكثر من ٢٠ مليون متر مكعب يومياً منذ أن خفضت الحكومة دعم الأسعار قبل ثلاثة أسابيع. وقال جواد أوجي، رئيس «شركة الغاز الوطنية الإيرانية» لبرنامج تلفزيوني «منذ تطبيق قانون الدعم المستهدف في ١٩ ديسمبر الماضي حتى الآن تراجع استهلاك الغاز في القطاعات المنزلية والتجارية وشبه الصناعية ما بين ٢٠ و ٢١ مليون متر مكعب يومياً». ولم يذكر أوجي كم كان حجم الاستهلاك قبل خفض الدعم، لكن المسؤولين الإيرانيين يقولون عادة إن إيران تستهلك نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب في أوقات الذروة. ولفت أوجي النظر إلى إن تراجع استهلاك الغاز في المنازل بلغ ٦٪ في المتوسط لكنه وصل إلى ١٥٪ في العاصمة طهران ذات الكثافة السكانية العالية. مضيفاً أنه «في ضوء أن بعض الوقود المستهلك من وحدات صناعية ومحطات كهرباء يستورد من الخارج فإن مستوى التراجع هذا في استهلاك الغاز في القطاع المنزلي يعادل توفير ١٦ إلى ١٦,٥ مليون دولار يومياً في المتوسط من قيمة الواردات». وأوضح أوجي، حسبما أورد الموقع الإلكتروني، أن المنازل تستطيع خفض استهلاك الغاز بدرجة أكبر نظراً إلى أن نسبة الهدر في هذا القطاع تبلغ نحو ٣٠٪ من الاستهلاك، مبيناً أن الغاز يمكن أن يستخدم لوحدة عدة في صناعة البتروكيماويات. مشيراً إلى «أن إنتاج الغاز في إيران بلغ ٦٠٠ مليون متر مكعب يومياً ومن المتوقع أن يستقر عند ذلك المستوى على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة». وأضاف «حالياً يجري إنتاج ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز منخفض وعالي الكبريت يومياً في إيران.. مستوى الإنتاج هذا يتراجع إلى ما بين ٥١٠ و ٥٢٠ مليون متر مكعب بعد معالجته في ١٣ مصفاة».

بكين

اتفاق على تطبيع التبادلات العسكرية الصينية-الأمريكية



اتفقت الصين والولايات المتحدة على تجنب سوء الفهم، خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، لسبكين، الرامية إلى

استئناف التبادلات العسكرية رفيعة المستوى المتوترة بين البلدين. وخلال محادثاتها الرسمية، توصل وزير الدفاع الصيني، ليانج قوانج، وضيوفه الأمريكي، روبرت جيتس، إلى توافقات بشأن الجهود المشتركة من أجل توسيع المصالح المشتركة، وتعميق الحوار والتبادلات، وتجنب سوء التفاهم والتقدير الخطأ من أجل ضمان عودة العلاقات العسكرية إلى مسارها الصحيح. وتعهدا بالإبقاء على قناة آلية التبادل مفتوحة للقيام بمشاورات الأمنين الدفاعي والبحري بين الجيشين. وذكر جيتس: «إن هناك العديد من المجالات التي بها مصالح مشتركة بيننا ويمكننا العمل فيها معاً، وإن أفضل طريقة للتعامل مع الخلافات هي من خلال الحوار والمناقشات مع بعضنا بعضاً». تأتي زيارة جيتس، التي جاءت قبل زيارة دولة يقوم بها الرئيس الصيني، هو جين تاو، في الولايات المتحدة في وقت لاحق من الشهر الحالي، من بين الاتصالات رفيعة المستوى التي كانت مقررة وتم تأجيلها بعد أن قرر «البتاجون» بيع صفقة أسلحة بقيمة نحو ٦,٤ مليار دولار أمريكي لتايوان في يناير ٢٠١٠. وخلال عملية التوصل إلى اتفاقيات بشأن تنمية التبادلات العسكرية التي تم استئنافها، حذر وزير الدفاع الصيني من أن بيع الولايات المتحدة أسلحة لتايوان «يعرض المصالح الرئيسية للصين للخطر». وقال ليانج في مؤتمر صحفي عقب محادثاته هذه: لا نريد رؤية مثل هذه الأشياء تحدث مجدداً. لا نريد أن تباع الولايات المتحدة أسلحة لتايوان حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة الإضرار بالعلاقات.

دبلوماسي صيني: يتعين التخلي عن المعايير المزدوجة لمنع انتشار الأسلحة في العالم



قال مسؤول صيني في مجال الحد من التسليح، أول من أمس الجمعة، إن المعايير المزدوجة والنفعية يتعين

التخلي عنها لمنع انتشار الأسلحة وتحقيق السلام العالمي. وأدلى تشنج جينج يه، المدير العام لإدارة الحد من التسليح ونزع السلاح في وزارة الخارجية الصينية، بتلك الملاحظات خلال ورشة عمل حول الحد من التسليح استغرقت يومين في بكين وركزت على نزع السلاح في شرق آسيا وجنوب شرقها. وقال تشنج، بحسبما أوردت وكالة «أنباء الصين الجديدة»، إنه لكي يتسنى منع انتشار الأسلحة النووية، يتعين تبني منهج متكامل لمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية. مضيفاً أن الحد من التسليح يتعلق بالسلام العالمي ومصالح الشعوب من كل الدول. ولفت تشنج النظر إلى أن الصين دولة تفي بالتزاماتها في مجال الحد من التسليح الدولي ومنع الانتشار. وقال: «إن الصين لم تشارك أبداً في أي شكل من سباقات التسليح النووي وإنها لن تفعل ذلك في المستقبل». مشيراً إلى أن الصين هي الدولة الوحيدة المسلحة بالأسلحة النووية التي ألزمت نفسها سياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية. واستطرد تشنج، وفقاً لما نقلته «وكالة الأنباء الصينية»، قائلاً إن الصين ألزمت نفسها بصورة غير مشروطة عدم استخدام الأسلحة النووية في تهديد الدول غير المسلحة بالأسلحة النووية. وأضاف أن حقوق الدول في استخدام الطاقة النووية سلمياً يتعين أن تحظى بالاحترام الكامل.

«الشعب» الصينية:

الانقسام السياسي في إسرائيل يعقد عملية السلام

قال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الذي انسحب من «حزب العمل»، الذي كان يترأسه مؤخراً، إن مشكلات الانتعاش الاقتصادي ومستوى معيشة الشعب التي تواجهها إسرائيل وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وغيرها من القضايا، هو اختبار صعب جداً لإسرائيل. وكان باراك الذي أعلن نائب وزير الدفاع، متان فلنائي، وثلاثة أعضاء آخرون استقالتهم من «حزب العمل» بداية الأعمال التحضيرية لتشكيل حزب مستقل يدعى «حزب الاستقلال» وتعهده باراك التزام «حزب الاستقلال» التمسك بخط الوسط في سياستهم في المستقبل. وذلك بحسب صحيفة «الشعب» اليومية الصينية. وأضافت الصحيفة أن معظم أعضاء «حزب العمل» اعترفوا بحق الشعب الفلسطيني في



تقرير مصيره منذ إعادة المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الثاني من سبتمبر الماضي. كما أن الضغوط التي كان يمارسها

إيهود باراك، رئيس «حزب العمل» السابق، على الموقف المتشدد لحكومة نتניהو بشأن المستوطنات، وتعديل استراتيجية التفاوض قد تختلف الآن. موضحة أن باراك يعتقد أن الخلافات في الرأي بين مختلف الأحزاب السياسية ينبغي ألا تؤثر في الموقف الموحد تجاه الشؤون الخارجية. وترى الصحيفة أن وقف المحادثات بعد جولتين من المفاوضات المباشرة أدت إلى المزيد من تعميق الخلاف بين باراك وغالبية أعضاء «حزب العمل» ما سيؤدي إلى تعقيد عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وتعطيل التوصل إلى تسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.



فيما تتضائل احتمالات التعاون بين الولايات المتحدة والصين في مجال الفضاء، يرى أنصار هذا التعاون أن من شأنه أن يسهم في بناء جسور للتواصل في العلاقات الصعبة بين البلدين.

واعترض النائب الجمهوري، الذي ينتقد الصين، المدافع القوي عن حقوق الإنسان، على لقاء رئيس «ناسا» مسؤولين في «مكتب هندسة الفضاء» الصيني في أكتوبر الماضي. وكتب وولف وثلاثة من النواب الجمهوريين إلى رئيس «ناسا»، تشارلز بولدن، في ١٥ أكتوبر الماضي، وهو في طريقه إلى الصين (كما تعلم لدينا مخاوف جادة بشأن طبيعة برنامج الفضاء الصيني وأهدافه، ونعارض بقوة أي تعاون بين الصين و«ناسا»).



ودعا أوباما والرئيس الصيني في بيان صدر في نوفمبر ٢٠٠٩ إلى «بدء حوار مشترك بشأن رحلات فضاء

وأشطة استكشاف في الفضاء تستند إلى مبادئ الشفافية والمعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة». ودعا البيان، الذي صدر بمناسبة زيارة أوباما للصين، إلى تبادل الزيارات في عام ٢٠١٠ بين رئيس «ناسا» و«نظير ملاتم من الجانب الصيني». وقال بولدن، الذي ذهب إلى الصين على رأس وفد صغير، إن المناقشات «لم تتضمن بحث أي مقترحات محددة لتعاون مستقبلي». وهو بيان يهدف، على ما يبدو، إلى تهدئة وولف الذي يضطلع بدور بارز في تخصيص ميزانية «ناسا». ولم يزر وفد صيني «ناسا» في عام ٢٠١٠ لأسباب لم يتم توضيحها. وأحجم ممثلون عنها عن الإجابة عن التساؤلات، بينما قال وانج باو دونج، المتحدث باسم السفارة الصينية، إنه يعتقد أن الأمر يتعلق «بصفة أساسية بجدول المواعيد».

والصين قوة بازغة في عالم الفضاء فعلى مدار ١٣ عاماً

يطرح الجانبان الأمريكي والصيني من آن إلى آخر أفكاراً عن أنشطة مشتركة في الفضاء من بينها السير في الفضاء، وعمليات استكشاف، ومشروعات رمزية لـ «تحسين الأجواء». ولكن الجهود على هذا الصعيد لم تسفر عن شيء طوال العقد الماضي الذي شابته توترات اقتصادية ودبلوماسية وأمنية برغم محاولة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ونظيره الصيني، هو جينتاو، تحفيز الاتصالات بين المؤسسات الحكومية في البلدين. وتقلل الأوضاع السياسية الداخلية في الولايات المتحدة من احتمال إحراز تقدم في هذا الصدد حين يستضيف أوباما الرئيس الصيني في البيت الأبيض في ١٩ من الشهر الجاري. فثمة خلاف بين واشنطن وبكين بشأن سياسات الأخيرة المتعلقة بالعملة والفائض التجاري الضخم، ولكنها تحتاج إلى مساعدة الصين لكبح الطموحات النووية لكوريا الشمالية وإيران، وإحراز تقدم في محادثات المناخ والتجارة وقضايا أخرى.

وذكر البيت الأبيض أن زيارة هو، وهي زيارة دولة ستسلط الأضواء على أهمية توسيع نطاق التعاون بشأن «قضايا ثنائية وإقليمية وعالمية». لكن الفضاء يبدو أفقاً أبعد من أن يصل إليه في الوقت الحالي، ويرجع ذلك في جزء منه إلى مخاوف أمريكية من نقل تكنولوجيا عن طريق الخطأ، وربما لم تعد الصين مهتمة، لاعتقادها أنها لا تحتاج إلى الخبرة الأمريكية في برنامج الفضاء الخاص بها. ووضعت سيطرة الجمهوريين على «مجلس النواب» عقب انتخابات «الكونجرس»، التي أجريت في الثاني من نوفمبر الماضي، عقبات جديدة أمام مثل هذا التعاون. ومن المقرر أن يتولى فرانك وولف، العضو الجمهوري في «مجلس النواب»، رئاسة لجنة فرعية للمخصصات في المجلس لتمول «إدارة الطيران والفضاء الأمريكية» (ناسا).





الأمن الإقليمي». ودعت «مؤسسة هريستدج» المحافظة أعضاء «الكونجرس» إلى توخي الحذر تجاه أي تعاون مع الصين

بدعوى أن من شأن ذلك تعزيز المعرفة المتاحة لبكين، ما قد يضر بأمن الولايات المتحدة.

وقال دين تشنج، الباحث في المؤسسة، المتخصص في الشؤون الأمنية والسياسية الصينية، واثان من زملائه في مذكرة إلى أعضاء «الكونجرس» في ١٥ ديسمبر الماضي (ينبغي أن يرفض «الكونجرس» محاولة إدارة أوباما كسب رضا المجتمع الدولي بتهديد التفوق الأمريكي في مجال الفضاء). ويقول مؤيدو التعاون إنه حتى الخطوات الرمزية، مثل استضافة رائد صيني في محطة الفضاء الدولية، ربما تساعد على كسب أصدقاء في الصين، وإسكات المتشددين.

ويقول جريجوري كولاكي، مدير «مشروع الصين في اتحاد العلماء المهتمين»، وهو جماعة كثيراً ما تختلف مع السياسة الأمريكية، إن «التعاون سيكون مشروعاً سياسياً، وليس فنياً». وقال «ينبغي أن نتجاوز فكرة أن الصين تحتاج إلينا أكثر مما نحتاج إليها».

يذكر أن الصين وروسيا اتفقتا مؤخراً على تنفيذ مهمتهما الفضائية المشتركة لاستكشاف كوكب المريخ في شهر أكتوبر ٢٠١١، حيث سيتم إطلاق المسبار الصيني «يونجهو-١»، والصاروخ الروسي «فوبوس إكسبلورر» من قاعدة «بايكونور» في كازاخستان. ويمثل اكتشاف المريخ خطوة متقدمة في البرنامج الفضائي الصيني الطموح الذي يهدف إلى مواكبة الولايات المتحدة وروسيا في مجال استكشاف الفضاء العميق. وأوضح تشانج وي تشيانج، نائب رئيس «أكاديمية شنجهاي لتكنولوجيا الفضاء»، أن المسبار الصيني «يونجهو-١» يزن ١١٥ كيلوجراماً، وقد اجتاز مؤخراً اختباراً مهماً ناجحاً، ويبلغ عمره الافتراضي عامين، وأنه سوف يصل إلى مداره على ارتفاع المريخ بعد إطلاقه بنحو ١٠ أشهر يقطع خلالها مسافة ٣٨٠ مليون كيلومتر.

بداية من أغسطس ١٩٩٦ نفذت ٧٥ عملية إطلاق متتالية وناجحة لصواريخ «لونج مارتش» بعد تغلبها على مشكلات فنية بمساعدة شركات أمريكية. وفي أكتوبر الماضي أطلقت الصين ثاني مركبة تتخذ مداراً حول القمر. وفي عام ٢٠٠٨ أضحى ثالث دولة بعد الولايات المتحدة وروسيا ترسل رواداً للسير في الفضاء. وتنوي بكين إنزال مركبة من دون رواد على القمر وإنزال سفينة متجولة على سطحه في عام ٢٠١٢، وجمع عينات من تربة القمر وحجارتها بحلول عام ٢٠١٧. وتحدث علماء صينيون عن إمكانية إرسال رائد إلى القمر بعد عام ٢٠٢٠ بعد أكثر من ٥٠ عاماً من تحقيق رواد أمريكيين ذلك. وذكرت وكالة «رويترز» في تقرير لها أن الجدل حول التعاون المحتمل بين الصين والولايات المتحدة قد ازداد بعدما قامت بكين بتجربة لاستهداف أقمار صناعية في يناير ٢٠٠٧ مستخدمة صاروخاً أرضياً لإصابة قمر أرصاد جوية متعطل كان موجوداً في مدار فوق المنطقة القطبية. ولم تصدر الصين إعلاناً مسبقاً عن التجربة.

وبعد ١٣ شهراً دمرت الولايات المتحدة قمر تجسس أمريكياً متعطلاً بصاروخ «ستاندرد ٣» من إنتاج شركة «رايشيون»، وأطلق الصاروخ من سفينة، وصاحب الحدث دعاية مسبقة كبيرة. وجرى اعتراض القمر خارج المجال الجوي مباشرة كي يحترق الحطام على الفور. ويقول مسؤولون أمريكيون إن قدرات الصين يمكن أن تهدد الأقمار الأمريكية في مدارات منخفضة. وخلفت التجربة الصينية سحابة من الحطام في مدار حول الأرض قد تستمر مئة عام، وتهدد رحلات يشارك فيها رواد فضاء ومئات الأقمار المملوكة لأكثر من ٢٤ دولة. وفي ديسمبر الماضي قال والاس جريجسون، مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون أمن آسيا والمحيط الهادئ، إن أنشطة الصين في مجال الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية «تزعزع الأوضاع»، كما أشار إلى الاستثمار في صواريخ مضادة للسفن، وغواصات متطورة، وصواريخ سطح جو، وأساليب الحرب الإلكترونية. وقال جريجسون، في منتدى استضافه «معهد السياسة التقدمية» في واشنطن «أضحى أكثر وضوحاً أن الصين تنتهج سياسة طويلة المدى وشاملة لتعزيز الجيش قد تؤدي إلى تغيير ميزان



الصين تدعو واشنطن إلى الاعتراف بها كإقتصاد سوق

دعت الصين، هذا الأسبوع، الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسريع عملية اعترافها بالصين كإقتصاد سوق. وقال نائب وزير الخارجية الصيني، تسوي تيان كاي، في «منتدى لانتينج»، حسبما أوردت «وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا)، إن «امتلاك الصين إقتصاد سوق حقيقة لا يمكن إنكارها، حتى وإن لم يُعترف بها، ونأمل أن تسرع الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتراف بهذه الحقيقة». ومضى يقول، وفقاً للوكالة، إن «الخطر الأمريكي على بعض الصادرات فائقة التكنولوجيا للصين أصبح أمراً بالياً». وأضاف أن «تحركات الولايات المتحدة تناقض بعضها بعضاً، لأنها تحاول توسيع الصادرات من ناحية، وفرض



سيطرة على الصادرات إلى الصين من ناحية أخرى». ودعا تيان كاي، حسبما نقلت وكالة الأنباء الصينية، الولايات المتحدة إلى

رفع القيود على الصادرات لتحفيز التعافي الاقتصادي، وزيادة التوظيف، ما يصب في مصلحتي البلدين. وذكر أنه «شيء جيد، ولماذا لا نتخذ خطوات أسرع؟ لقد سمعنا القرع على أعلى السلم منذ فترة. والآن نتطلع إلى من ينزل السلم». وأفاد بأن المصالح ومتطلبات التنمية أسفرتا عن إصلاح سعر صرف العملة الصينية، وزيادة حماية حقوق الملكية الفكرية. وفتت الوكالة الصينية النظر إلى أن اليوان الصيني قد سجل أمس ارتفاعاً قياسياً، حيث بلغ 6, 5896 مقابل الدولار الأمريكي. وارتفع سعره بأكثر من 3٪ منذ إعلان «البنك المركزي الصيني»، في يونيو الماضي، أنه سيصلح آلية سعر صرف اليوان لتحسين مرونته.

الصين تعارض مقترح «مجموعة الاثنين» الأمريكي



قال نائب وزير الخارجية، تسوي تيان كاي، أول من أمس، إنه فيما لا تتفق الصين مع ما يسمّى «مجموعة الاثنين»، نجد أن تعاونها مع الولايات المتحدة لا غنى عنه من أجل إيجاد حلول للعديد من المشكلات في العالم. وأشاد تسوي، خلال «مؤتمر لانتينج

الثاني»، بالتعاون بين البلدين، ودعا إلى مزيد من التنسيق في مجالات أخرى. ونقلت صحيفة «الشعب» اليومية الصينية عن تسوي قوله: «إن الصين والولايات المتحدة بلدان لهما تأثير كبير في الشؤون الدولية، وقد أجريا مشاورات وتنسيقاً فعالاً في التعامل مع الصراعات الإقليمية، وفي مكافحة الإرهاب، وحافظا على الآليات الدولية لحظر الانتشار النووي، والتعامل مع القضايا الدولية الرئيسية». وأشار، بحسب الصحيفة، إلى أن كلا البلدين قدّما إسهامات مهمة لمساعدة منطقة آسيا-الباسيفيك والعالم على الخروج من «الأزمة المالية»، كما عزّز تنسيق البلدين النشاط إجراء المفاوضات عالية المستوى بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي في كوبنهاجن، وكانكون. ومضى تسوي يقول إن البلدين اشتركا كذلك في المطالب نفسها في ما يتعلق بالحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والعمل مع أجل نزع السلاح النووي فيها، مشيراً إلى أن البلدين يتفاوضان مع الأطراف كافة لتهدئة الوضع. وأضافت الصحيفة أن نائب وزير الخارجية الصيني، تسوي تيان كاي، لفت النظر إلى أنه لا يمكن لأي دولة التعامل مع التحديات العالمية الناشئة دون تعاون دولي تفاعلي، وأضاف أن الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي هي تعاون البلدين وتقديمهما المزيد من الإسهامات من أجل تحقيق السلام والتنمية المشتركة في العالم.

مسؤول صيني: لا بديل لشراء الدولار الأمريكي

قال مسؤول كبير في «صندوق الثروة السيادية الصيني» إنه لا يوجد ما يدعو إلى القلق بشأن الاستثمار بكثافة في الدولار وسندات الخزانة الأمريكية، نظراً إلى أنه ليس نموذجاً فريداً في عالم بلا بدائل تذكر. وقال وانج جيانكسي، كبير مديري إدارة المخاطرة في «مؤسسة الصين للاستثمار»، التي تدير ٣٠٠ مليار دولار، يوم السبت الماضي، إن سوق سندات الخزانة الأمريكية هي الأكثر سيولة في العالم وإن الحكومة الأمريكية مقترضة ذو صدقية. وقال إن تلك المزايا تجعل الأصول المقومة بالدولار الأمريكي مستقرة نسبياً، وما من استثمارات بديلة في العالم تتمتع بتلك المزايا نفسها. وأبلغ وانج منتدى استثمارياً «ينبغي ألا نشكو مخاطر شراء الدولارات وأذون الخزانة الأمريكية والحاجة إلى الاستثمار في بلدان أخرى»، مضيفاً أن تلك هي وجهة نظره الشخصية. وقال «الاستثمار في دول أخرى لا ينطوي بالضرورة على مخاطر أقل». والصين أكبر حائز أجنبي لسندات الخزانة الأمريكية، حيث تستثمر ثلث احتياطياتها من النقد الأجنبي البالغة ٢,٨٥ تريليون دولار في ديون الحكومة الأمريكية. لكن وانج قال إن الصين ليست البلد الوحيد الذي يعتمد على الدولار، وضرب مثلاً بصناديق الثروة السيادية في أبوظبي والنرويج وسنغافورة كمشتريين كبار آخرين للأصول المقومة بالعملة الأمريكية. وتأتي تصريحاته بينما يستعد الرئيس الصيني، هو جينتاو، لزيارة واشنطن الأسبوع المقبل، حيث سيحاول البلدان إيجاد أرضية مشتركة لروابطهما الثنائية.



صحيفة: «أوبك» مستعدة للتحرك لكن ليس بسبب المضاربات

قال عبدالله البدري، الأمين العام لمنظمة «أوبك»، لصحيفة نمساوية إن المنظمة مستعدة للتحرك لمعالجة حالات نقص المعروض في سوق النفط، لكن ليس كرد فعل لتحركات السعر الناجمة عن مضاربة. وأبلغ البدري صحيفة «فيرتسشافتسبلات» في ملخص مقابلة نشره موقعها على «الإنترنت»، يوم السبت الماضي، أن المنظمة ترقب الوضع عن كثب وأن «أوبك» ستتدخل لتحقيق الاستقرار في السوق إذا فقدت توازنها. «أوبك» لن تتدخل بسبب المضاربات. وقالت الصحيفة إن البدري يعتقد أن المضاربة هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار إلى مستوياتها الحالية، لكنها لم تنقل اقتباساً مباشراً عنه في هذا الصدد. وارتفع سعر خام برنت فوق ٩٩ دولاراً للبرميل، يوم الجمعة الماضي، ما أسهم في رفع أسعار النفط الأمريكي برغم أحدث تحرك من جانب الصين لتشيديد الائتمان. ويقول محللون في مجال النفط إن من المستبعد أن تصعد أسعار الخام صوب ١٥٠ دولاراً هذا العام كما حدث في عام ٢٠٠٨ لأسباب، منها: توافر مزيد من النفط المخزون، وزيادة طاقة إنتاج الوقود لدى شركات التكسير، ووجود عدد أكبر من آبار النفط غير العاملة.



«المفوضية الأوروبية» تحث تركمانستان على تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي

حثّ رئيس «المفوضية الأوروبية»، خوسيه مانويل باروزو، تركمانستان الغنية بالطاقة، على المضي قدماً في الجهود الرامية إلى تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي. وزار باروزو، يوم السبت الماضي، هذا البلد الواقع في وسط آسيا، في محاولة لتنوع مصادر الطاقة للاتحاد الأوروبي. ويقول مراقبون إن أوروبا تعتمد أكثر مما ينبغي على روسيا.

فنزويلا لا ترى تهديداً من ارتفاع أسعار

النفط

قال وزير الطاقة الفنزويلي، رفائيل راميريز، يوم السبت الماضي، إن الزيادة في أسعار النفط لا تهدد انتعاش الاقتصاد العالمي، وليس هناك حاجة إلى عقد اجتماع طارئ لـ «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) لبحث زيادة المعروض. وكثيراً ما تدعو فنزويلا إلى زيادة الأسعار لزيادة عائدها إلى أقصى حد من قطاع يعدّ محور اقتصاد لم يبتعد بشكل يذكر عن الاعتماد على النفط خلال القرن الماضي ويناضل في مواجهة ركود خلال العامين الماضيين. وأبلغ راميريز «رويترز» أن «السعر يقترب من القيمة العادلة، وهي ١٠٠ دولار للبرميل»، مؤكداً موقف عضوين آخرين في «أوبك»، هما ليبيا والإكوادور، اللتان تقولان إنه لا بدّ من زيادة الأسعار لمساعدة الدول المنتجة على الحفاظ على الإنتاج. وكثيراً ما تقول «أوبك» إنها ستعمل على معالجة أي نقص في المعروض ولكن ليس لمعالجة زيادات الأسعار، التي تقول إن سببها المضاربون. وكرر عبدالله البدري، الأمين العام لـ «أوبك»، هذا الموقف. وحافظت «أوبك» على ثبات الحجم المستهدف من المعروض منذ اتخاذ قرار في ديسمبر ٢٠٠٨ بتنفيذ خفض قياسي بلغ ٤,٢ مليون برميل يومياً في مستويات الإنتاج لتعزيز الأسعار بعد «الأزمة المالية العالمية». وقال راميريز (نحن لا نعتقد أنها (الزيادة في أسعار النفط) تعرقل انتعاش الاقتصاد العالمي.. فنزويلا لا ترى أن هناك ضرورة لعقد اجتماع استثنائي أو طارئ لـ «أوبك»).



في ظل العلاقات الاقتصادية المتنامية بين دول الخليج العربية والصين تزداد أهمية سعر صرف اليوان وتأثيره في اقتصادات دول المنطقة.

الاقتصادات الخليجية ذاتها، وإن كان هذا النفع سيكون محدوداً في ظل تركّز صادرات الدول الخليجية في صورة صادرات نفط وغاز، حيث يمثل النفط والغاز نحو ٨٥٪ من إجمالي الصادرات الخليجية إلى الصين، كما أن الصادرات الخليجية غير النفطية إلى الصين ستجد نفسها في منافسة مع المنتجات المشابهة من الدول الأخرى، للحصول على حصة من السوق الصيني ذي القوة الشرائية المتنامية بفعل ارتفاع قيمة اليوان.

من شأن رفع قيمة اليوان الصيني، خاصة إن تم بشكل مفاجئ، أن يدفع رؤوس الأموال إلى الانتقال إلى الصين للمضاربة على عملتها، ولعل تصميم السلطات الصينية على اتباع منهج متأن في رفع قيمة عملتها هو حيلة دفاعية تتبناها السلطات لمنع الأضرار التي يمكن أن تنجم عن هذه المضاربات، لكن في الأحوال كلها فإن رفع قيمة اليوان ولو بشكل تدريجي سيتسبب في سحب كميات كبيرة من السيولة من أسواق المال العالمية وتوجيهها نحو الصين، وسيكون تأثير هذه الموجة شاملاً لجميع الأسواق بما فيها أسواق دول الخليج ذاتها، الأمر الذي سيؤثر سلباً في أحجام السيولة المتداولة فيها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تتسبب المضاربة على قيمة العملة الصينية في بعض الاضطرابات المالية في الاقتصاد الصيني، وترفع معدلات التضخم هناك، ما يؤثر بالطبع في شركائها التجاريين بمن فيهم دول الخليج العربية.

وفوق هذا وذاك فبفرض رضوخ الصين للضغوط الدولية وقيامها برفع قيمة اليوان بشكل سريع فهذا قد يدخلها في موجة من الركود الاقتصادي، فرفع قيمة العملة يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي على الصادرات التي تمثل المحرك الرئيسي للنمو الصيني، الأمر الذي يوجّه للاقتصاد الصيني ضربة قوية تفقده القدرة على النمو كما هو الحال في اليابان حالياً، ما سيؤدي بالطبع إلى تراجع طلب الصين على مدخلات الإنتاج ومصادر الطاقة التي تمثل المكوّن الرئيسي للصادرات الخليجية.

بالتوازي مع النمو المتواصل لاقتصادها خلال السنوات الماضية فقد عمدت الصين إلى إعادة النظر في قيمة عملتها «اليوان»، ورفعتها بنحو ٥٥٪ منذ عام ١٩٩٤، ومع تنامي العجز التجاري الأمريكي مع الصين في ظل «الأزمة المالية العالمية»، فقد سعت الولايات المتحدة ومن ورائها المجتمع الدولي إلى الضغط على الصين لرفع قيمة عملتها، حيث إنها ترى أن انخفاض سعر اليوان بنحو ٤٠٪ عن قيمته الحقيقية هو سبب عجزها التجاري مع الصين، وهو ما يدفعها إلى مطالبة الصين بسرعة رفع قيمة عملتها، لكن هذه المطالبات لا تلقى استجابة صينية كبيرة، فهي ترى أن سعر اليوان لا ينخفض عن قيمته الحقيقية بأكثر من ٥٪، وتسعى إلى تعديل قيمة عملتها تدريجياً حتى لا يزعزع استقرار اقتصادها، كما أنها ترفض الربط بين قيمة اليوان وعجز الميزان التجاري الأمريكي.

اليوان ودول الخليج العربية

نتيجة للعلاقات المتنامية بين اقتصادات دول الخليج العربية من ناحية والاقتصاد الصيني من ناحية أخرى، فإن سياسة سعر صرف اليوان تعدّ أحد المتغيّرات ذات التأثير المباشر في اقتصادات المنطقة، فهناك تبادل تجاري بين الصين ودول المنطقة يبلغ نحو ٧٠ مليار دولار، بما يساوي نحو ١٠٪ من إجمالي الأسواق الخليجية العربية، وتبلغ الواردات الخليجية العربية من الصين نحو ٣٥ مليار دولار سنوياً، ويعني ذلك أن رفع قيمة اليوان الصيني بنحو ١٪ سيؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات الخليجية من الصين بنحو ٣٥٠ مليون دولار، وسيؤدي ذلك إلى رفع معدلات التضخم في الأسواق الخليجية بنحو ٠,٠٥ نقطة مئوية.

وعلى الجانب الآخر فرفع قيمة اليوان مقابل العملات الأخرى، خاصة الدولار، سيؤدي إلى زيادة القدرات التنافسية لجميع المنتجات المصدّرة إلى الصين بما فيها المنتجات الخليجية، وهو ما من شأنه أن يعود بالنفع على





بكين

«الشعب» الصينية: واشنطن المستفيد الأكبر من التعاون الاقتصادي والتجاري مع بكين



وفقاً لإحصاءات وزارة التجارة الصينية، حتى نهاية عام ٢٠١٠، بلغ إجمالي عدد مشروعات الاستثمارات الأمريكية في الصين أكثر من

٥٩ ألف مشروع، ووصل مبلغ الاستثمار الفعلي إلى ٢٢, ٦٥ مليار دولار أمريكي، حيث أصبحت الصين تدريجياً مركز الريح للعديد من الشركات ذات التمويل الأمريكي. وتعدّ الصين حالياً ثاني أكبر شريك تجاري لأمريكا، وأسرع سوق للتصدير نمواً في أمريكا. وبحسب صحيفة «الشعب» اليومية الصينية، ووفقاً لأحدث البيانات التي أصدرتها الإدارة العامة للجمارك الصينية، بلغ حجم التجارة الصينية-الأمريكية ٣٤, ٣٨٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٣٠٪ مقارنة مع ما في عام ٢٠٠٩، من بينها ٠٤, ١٠٢ مليار دولار أمريكي قيمة الواردات الصينية من أمريكا، بزيادة قدرها ٣١, ٧٪. وتشير الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة تستفيد بشكل تام من التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين الصين، وذلك لأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين بكين وواشنطن، لا يكمن في التصدير والاستثمار الأمريكي في الصين فقط، بالرغم من أن توسيع هذا الأخير له فوائد كبيرة في الاقتصاد الكلي، بل إن الصادرات الصينية إلى أمريكا لها دور كبير وفعل في رفاه المستهلك الأمريكي. ووفقاً للإحصاءات، تمثل المنتجات الصينية نحو ٧٥٪ من منتجات السوق الأمريكي. وفتت الصحيفة الصينية الانتباه إلى أنه وفقاً لنتائج بحث شركة «مورجان ستانلي»، فقد بلغ متوسط توفير الأمريكيين من خلال شراء البضائع الصينية نحو ٣٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩.

إسلام آباد

«طالبان-البنجاب» تجنّد الأطفال لاستخدامهم في عمليات انتحارية

صرح المفتش العام لشرطة البنجاب، عقب الاعتقالات التي شنتها قواته في مدن مختلفة من إقليم البنجاب، بأن هناك علاقة بين «طالبان-البنجاب» والعصابات الإجرامية. وكشفت المصادر الأمنية عن أن أفراد «طالبان-البنجاب» متورطون في حالات السطو والجريمة لتمويل حركتهم، وتوفير مصادر تمويل لها لمواصلة أنشطتها بعد أن ضاق بها الخناق في مناطق القبائل، وباتت تواجه أزمات كبيرة. وكشفت مصادر الأمن، وفقاً لتقرير نقلته خدمة «ميديا لينك» الإخبارية، عن أنها توصلت إلى هذه



النتائج بعد أن اعتقلت عناصر من مجموعة تطلق على نفسها «منظمة التوحيد والجهاد» في لاهور، حيث صودرت منها كمية من الأسلحة والذخيرة

وخرائط وحاسوب وغيرها كانت بحوزتهم. ويقول رجال الأمن إن هذه المجموعة كانت تنشط تحت قيادة الدكتور عمر كندي الذي قتل في فيصل آباد عام ٢٠٠٩. وبعد مقتله انقسمت المنظمة بين مجموعات متفرقة أهمها مجموعة عابد أكرم، المعروف بـ «ملك طوفان»، وهو متورط في عدد من حوادث الجريمة والسطو. وكانت هذه الجماعة قد مارست نشاطها في السنوات الماضية في سرية تامة، ولم تعلن نفسها إلا في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠، بحسب التقرير. ويشير التقرير إلى أن حركة «طالبان» المحلية، الموجودة في إقليم مهند أجنسي القبلي، قد تمكنت من تجنيد ٥٠٠ مسلح جديد، نصفهم من السكان المحليين، وتدريبهم وإعدادهم من أجل شن المزيد من الهجمات على أهداف عسكرية وأمنية في أنحاء مهند كلها.

وزارة الداخلية
Ministry of Interior



الرعاية

الأمين العام للجنة التنفيذية
General Secretariat Of The Executive Council



لندن

قضايا اقتصادية ملحة تنتظر زيارة الرئيس الصيني ل واشنطون

أعدّ آلان بيتي تقريراً نشرته صحيفه «فايننشال تايمز» تحت عنوان «قائمة مخاوف الولايات المتحدة بشأن نمو الصين»، ذكر فيه أنه يتعيّن على الصين خفض الإعانات غير العادلة، ومواجهة سرقة الممتلكات الفكرية والسماح بتقدير عملتها، على حسب قول تيم جاينتر. وصرّح تيم جاينتر، وزير الخزانة الأمريكي، في كلمة ألقاها مؤخراً قبيل زيارة الرئيس



الصيني، جين تاو، للولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الجاري، بأن قلق الولايات المتحدة إزاء السياسة الاقتصادية الصينية يتجاوز العملة التي كانت محطّ تركيز غضب الكابيتول هيل. لكنه سعى إلى الحدّ من اللوم الملقى على عاتق الصين بشأن المشكلات الاقتصادية المحلية. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استثمار المزيد في الأبحاث والتطوير وإصلاح التعليم وتعزيز البنية التحتية العامة، وفقاً لما ذكره التقرير. وأضاف أنه يتعيّن على الصين تعزيز المنافسة من خلال خفض الدعم الحكومي الضمني للشركات -من الأراضي والطاقة ذات التكلفة المالية المنخفضة- واتخاذ إجراءات صارمة ضد سرقة الملكية الفكرية من الشركات الأجنبية. وفي شأن ارتفاع العملة الصينية، قال تيم جاينتر: «إن المعدل الحالي لتقدير ما يقرب من نسبة ٦٪ سنوياً -أقرب إلى نسبة ١٠٪ من القيمة الحقيقية نظراً إلى زيادة التضخم الصيني- كان كبيراً ولكن ليس كافياً. وأضاف وزير الخزانة الأمريكي «نعتقد أنه في مصلحة الصين السماح للعملة بالارتفاع بسرعة أكبر تماشياً مع قوى السوق».

موسكو

روسيا ستخفض عدد رؤوسها النووية أكثر من النصف عام ٢٠١٨

أوضح مصدر مسؤول في وزارة الدفاع الروسية، في حديث لوكالة «نوفوستي» للأنباء، أن روسيا سوف تقلص عدد الرؤوس النووية لأسلحتها الاستراتيجية من الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الممنحة بعيدة المدى والقاذفات الثقيلة، من ٣٨٠٠ حالياً إلى ١٥٥٠ رأساً، بموجب المعاهدة الروسية-الأمريكية الجديدة «ستارت-٣». وأضاف المسؤول الروسي، بحسب «نوفوستي»، أن «مجلس الدوما الروسي» أقر، مؤخراً، مشروع قانون المصادقة على هذه المعاهدة التي وقّعها الرئيسان الروسي، ديمتري ميدفيديف، والأمريكي، باراك أوباما، في براغ في الثامن من إبريل ٢٠١٠، حول مواصلة تقليص الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، مع تضمين الشروط الروسية لتنفيذ المعاهدة



في نص مشروع قانون التصديق. وتصف هذه الإضافات، التي تم إدخالها من جانب نواب «مجلس الدوما» على مسودة قانون المصادقة، شروط خروج الجانب الروسي من المعاهدة عند الضرورة، مع التشديد على ضرورة ترسيخ الربط بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاع المضاد للصواريخ. كما تلزم الوثيقة رئيس الدولة اعتماد برنامج خاص لتنمية القوات الاستراتيجية النووية في روسيا، وتلزم الحكومة تقديم تقرير سنوي إلى «مجلس الدوما» حول سير تنفيذ المعاهدة، وحالة المجمع الاستراتيجي النووي الروسي وآفاق تطويره، وفقاً للوكالة.

ثمة إجماع بين الخبراء الأمريكيين على أهمية زيارة الرئيس الصيني لواشنطن، من حيث التفاهم حول جملة من القضايا الحساسة المتعلقة مثل حظر الانتشار النووي، وحقوق الإنسان، وعلاج الخلل في الاقتصاد العالمي.

الإنسان، والتبادل التجاري، والتعاون العسكري.

اهتمامات بكين

ذكرت الصحيفة، التي استبعدت إمكانية صدور بيان ختامي مشترك مطوّل في نهاية القمة، أن قلق بكين ينصبّ في الدرجة الأولى على المظاهر الشكلية للزيارة مثل الاستقبال الرسمي بإحدى وعشرين طلقة وحفل العشاء، على أساس أن تلك المظاهر تعكس مشاعر واشنطن وتوجّهاتها الحقيقية تجاه الصين. فتنك هي زيارة جينتاو الأخيرة لواشنطن كرئيس للصين، حيث تنتهي ولايته في العام المقبل، ولذلك فهو يضع الزيارة الوشيكة في خانة «الإنجازات الشخصية»، ويعدها فرصة لطرح نفسه كراعٍ رسمي مسؤول عن العلاقات الصينية-الأمريكية على مدار السنوات العشر لولايته. وهو يريد أن يظهر في صورة المدافع عن المصالح القومية الصينية أيضاً. وتأتي المحافظة على معدل النمو الاقتصادي على رأس قائمة أولويات حكومة جينتاو بوصفه أكبر ضمانة للاستقرار الداخلي واستمرار «الحزب الشيوعي» في السلطة. وفي واشنطن سيسعى جينتاو إلى انتزاع ضمانات لفتح السوق الأمريكية أمام السلع الصينية. وفي ملف كوريا الشمالية ستردّد بكين موقفها التقليدي حول أهمية الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، واعتماد المفاوضات وسيلة وحيدة لتسوية الخلافات. وستسعى الصين إلى تحسين صورتها في عيون الأمريكيين الذين يتهمونها بالقرصنة على الوظائف الأمريكية.

ماذا لو؟

لكن ماذا لو لم تسر الأمور بالشكل المطلوب؟ يحذر المحلل السياسي ليزلي جيلب من مغبة العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على التمسك بالمواقف التقليدية، وعدم تقديم تنازلات على صعيد الملفات الاقتصادية والأمنية الصعبة. ويتعين على أوباما وجينتاو تفويت الفرصة على الصقور في واشنطن وبكين، وتحقيق خطوات ملموسة لحسم هذه القضايا.

هل ينجح باراك أوباما وهو جينتاو في التوصل إلى اتفاق حول العملة الصينية، وكوريا الشمالية، وتايوان، وبقية القضايا الحساسة الأخرى، أم تأتي زيارة الرئيس الصيني المرتقبة في إطار دبلوماسية المجاملات والعلاقات العامة التي تتبعها واشنطن لتحديد «التنين الأصفر»؟ صحيفة «واشنطن بوست» استطلعت آراء الخبراء والباحثين الذين استبعدوا نجاح الرئيسين الأمريكي والصيني في تسوية المشكلات المتعلقة، وإن كان هذا لا يحول دون إمكانية نجاح الرجلين في تحقيق تقدم على جبهات أخرى. فجينتاو قد يضغط في اتجاه رفع الحظر الأمريكي على تصدير التكنولوجيا، بينما قد يركز أوباما على فتح الأسواق الصينية أمام الشركات الأجنبية، لكن الأمر شبه المؤكّد هو أن الصين ستدخل بثقلها الاقتصادي كله لإبرام صفقات ضخمة مع الشركات الأجنبية حتى تثبت لواشنطن أن الاستثمار لا يسير في طريق واحد دائماً.

بعض المحللين مثل سكوت ويلسون، محرر الشؤون السياسية في الصحيفة، يتوقعون أن يكون ملف حقوق الإنسان ضمن الموضوعات المطروحة للنقاش في قمة أوباما-جينتاو أيضاً، حيث سبق للأول أن اجتمع يوم الخميس الماضي مع خمسة من أكبر الشخصيات الصينية الداعية إلى احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. ويرى بوني جليزر، مدير برنامج الشؤون الصينية في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أن القمة المرتقبة تمنح أوباما فرصة ذهبية للحوار مع الرئيس الصيني حول مجموعة كبيرة من القضايا الدولية والإقليمية والثنائية. فعلى الصعيد الدولي تسعى الولايات المتحدة إلى حث الصين على التعاون بصورة أكبر على حظر انتشار الأسلحة النووية، وعلاج الخلل في الاقتصاد العالمي، وعلاج مشكلة تغير المناخ. أما القضايا الإقليمية، فتشمل وقف استفزازات كوريا الشمالية، وتكريس التعاون في مجال الأمن الإقليمي، فيما تضم القضايا الثنائية احترام حقوق

العالم اليوم

أبعاد زيارة الرئيس الصيني لواشنطن

تكتسب الزيارة التي بدأها الرئيس الصيني، هو جينتاو، للولايات المتحدة الأمريكية، يوم الثلاثاء الماضي، وتستمر أربعة أيام، أهمية كبيرة في مسار العلاقة بين بكين وواشنطن، التي شهدت -وتشهد- العديد من الخلافات والتوترات بشأن قضايا كثيرة، سياسية وأمنية واقتصادية.

تتمحور قضايا الخلاف بين الصين والولايات المتحدة حول: أولاً: سعر صرف اليوان الصيني، حيث تضغط واشنطن من أجل رفع قيمته للتغلب على العجز التجاري مع الصين، الذي يقدر بمليارات الدولارات. ثانياً: وضع حقوق الإنسان في الصين، وهي قضية تثير التوتر بين الجانبين بين كل فترة وأخرى. ثالثاً: النزاعات الحدودية بين الصين واليابان، أحد حلفاء الولايات المتحدة في آسيا. رابعاً: التطور العسكري الصيني الذي يثير قلق واشنطن بقوة، وعبرت عن ذلك بوضوح التصريحات الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، الذي قال إن الأسلحة الصينية الجديدة تمثل خطراً على الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهادي. خامساً: العلاقة بين الصين وإيران. إضافة إلى التنافس الصيني-الأمريكي للحصول على مصادر الطاقة في مناطق مختلفة من العالم.

تجىء زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، لبكين، مؤخراً، وبعد أن وافقت الصين على رفع قيمة عملتها بنسبة ٩,٣٪ منذ شهر يونيو الماضي، وبعد دور صيني في تهدئة الأوضاع بين الكوريتين قوبل بنوع من الارتياح الأمريكي، إضافة إلى صدور مواقف متبادلة تؤكد أهمية ترسيخ الثقة المتبادلة بين الجانبين. وقد عكس عشاء العمل، الذي يعدّ بادرة غير معهودة كثيراً، الذي أقامه الرئيس أوباما لنظيره الصيني بعد وصوله إلى واشنطن الثلاثاء الماضي، مدى الاهتمام الذي توليه واشنطن للزيارة وطبيعتها نظرتها إلى الصين، التي أصبحت تمثل القوة الاقتصادية الثانية على المستوى العالمي، وحرص أوباما على تحقيق اختراق مهم في مسار العلاقة مع العملاق الصيني يعزز موقعه في الداخل قبل انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٢، خاصة في ظل تصاعد الأصوات على الساحة الأمريكية المحذرة من صعود الصين والنتائج السلبية لذلك على الولايات المتحدة وموقعها على الخريطة العالمية.

ومع أهمية الاعتبارات السابقة، فإن المراقبين لا يتوقعون أن تحقق هذه الزيارة اختراقاً كبيراً في العلاقة بين الجانبين بالنظر إلى التعقيد الكبير الذي يميز ملفات الخلاف بينهما، خاصة في المجال الاقتصادي، إضافة إلى الدعم الأمريكي المباشر للهند، المنافس الإقليمي القوي للصين، للحصول على مقعد دائم في «مجلس الأمن الدولي»، وهو الدعم الذي عبّر عنه بوضوح الرئيس الأمريكي خلال زيارته لها، مؤخراً، وتبعته فيه فرنسا وبريطانيا. أخيراً، فإن قلق واشنطن تجاه التطور العسكري الصيني يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام علاقات توافقية بين الجانبين.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
- ٤ آفاق إيجابية للطاقة المتجددة
- ٥ * تقارير وتحليلات
- ٥ الارتباك يطفئ على الخطاب السياسي الإيراني
- ٦ باحثان: لا بد من تعديل اتفاقيات الاتحاد الأوروبي أو إلغاء
- ٦ اليورو
- ٧ إيرادات النفط الخليجية أداة للتوسع في الطاقة المتجددة
- ٧ محللون يحذرون من تأجيل برنامج الإصلاح الاقتصادي في
- ٨ باكستان
- ٩ «الإكونوميست»: الشارع الإيراني يعاني الإحباط الشديد
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
- ٩ إسلام آباد
- ٩ «طالبان-البنجاب» تجنّد الأطفال لاستخدامهم في عمليات
- ١٠ انتحارية
- ١٠ بكين
- ١٠ «الشعب» الصينية: واشنطن المستفيد الأكبر من التعاون
- ١٠ الاقتصادي والتجاري مع بكين
- ١٠ موسكو
- ١١ روسيا يمكن أن تكون راعياً لمفاوضات السلام
- ١١ الإعلام الروسي: اغتيال الحريري تمّ حسب توجيهات خامنئي
- ١١ لندن
- ١٢ «ستاكست» أنقذ طهران من ضربة عسكرية أمريكية
- ١٢ واشنطن
- ١٢ «مونيتور»: قبول واشنطن تخصيص اليورانيوم في طهران لقاء
- ١٢ ضمانات حلّ مرضٍ للجميع
- ١٢ «مونيتور»: أزمة الحكومة اللبنانية تعكس رغبة الشعب في
- ١٣ تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون
- ١٣ أردوجان: أوروبا بحاجة إلى تركيا كي تصبح أكثر الاتحادات
- ١٣ الغنية والأمنة والقوية
- ١٣ «نيويورك تايمز»: انفصال إيهود باراك عن «حزب العمل» يهزّ
- ١٤ السياسة الإسرائيلية
- ١٤ تل أبيب
- ١٤ «يديعوت أحرونوت»: إيهود باراك تحوّل من شريك في
- ١٤ «العمل» إلى عميل لتنتياهاو
- ١٥ * متابعات اقتصادية
- ١٦ * قضايا دولية
- ١٦ * من إصدارات المركز:
- ١٧ مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها



بكين

«شينخوا»: زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة
علامة تاريخية في علاقات البلدين



تمثل زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، حالياً للولايات المتحدة الأمريكية علامة تاريخية في علاقات بكين

واشنطن الدبلوماسية في المحافل الدولية. وفي هذا السياق قال الرئيس هو جينتاو، في أثناء مراسم الاستقبال الفخمة التي أقيمت ترحيباً به في البيت الأبيض، بحسبما أوردت وكالة أنباء «شينخوا»، «أتيت إلى الولايات المتحدة لزيادة الثقة المتبادلة وتعزيز الصداقة وتعميق التعاون ودفع العلاقات الشاملة والتعاونية والإيجابية بين الصين والولايات المتحدة قدماً في القرن ال (٢١)». وفي معرض إشارته إلى العلاقات الدبلوماسية، ذكر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وفق «شينخوا»، أن الجانبين، عبر زيارة الرئيس هو جينتاو، «يمكنهما وضع أساس للعلاقات للأعوام الثلاثين المقبلة». وفتت الوكالة الصينية النظر إلى أن أبرز فعاليات هذه الزيارة أنها تعد الزيارة الخارجية الأولى للرئيس هو جينتاو في السنة الجديدة، مضيفة أنه من المتوقع أن تؤدي هذه الزيارة التاريخية، إلى دفع العلاقات الاستراتيجية الصينية-الأمريكية قدماً إلى مستقبل مشرق، كما ستسلط ضوءاً جديداً على نزاعات وخلافات دولية رئيسية، وتحشد التزاماً عالمياً أعمق بالسلام والتنمية في العالم. وكان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسينجر، قد ذكر لوكالة أنباء «شينخوا» «أنا مقتنع بأن هناك فرصة عظيمة لبدء حقبة جديدة في العلاقات الأمريكية-الصينية.. أعتقد أن هذه الزيارة يمكن أن تكون ذات أهمية أساسية في رسم المستقبل».

طوكيو

اليابان تخفض نفقات
استضافة القواعد الأمريكية في أوكيناوا

وقعت اليابان والولايات المتحدة مؤخراً، معاهدة جديدة لمدة خمس سنوات تنص على أن طوكيو ستستمر في دفع النفقات السنوية لاستضافة القواعد الأمريكية على أراضيها عند مستوى لا يتغير وهو ١, ١٨٨ مليار ين (٢, ٢٦ مليار دولار) اعتباراً من السنة المالية ٢٠١١. وقال وزير الخارجية الياباني، سيجي مايهارا، وفقاً لما أوردته وكالة أنباء «كيودو» اليابانية إنه واثق بأن المعاهدة الجديدة، التي ستحل محل الاتفاقية الحالية التي ستنتهي في شهر مارس المقبل بمجرد التصديق عليها في البرلمان، ستساعد على تخفيف عبء استضافة القواعد الأمريكية على سكان أوكيناوا المحليين. ويقول مسؤولون يابانيون، بحسب الوكالة، إن المعاهدة الجديدة ستضمن تخفيض عدد المواطنين اليابانيين العاملين في الجيش الأمريكي الذين يحصلون على رواتبهم من الحكومة اليابانية بواقع ٤٣٠ شخصاً من عددهم الحالي المقدّر بـ ٢٢٠٥٥ شخصاً، كما سيتم استبعاد أولئك العاملين في وظائف تتعلق بالترفيه والترفيه في القواعد الأمريكية من الميزانية بالكامل. وبموجب هذه المعاهدة الجديدة سيصل الحد الأقصى لنفقات المنشآت إلى ٢٤, ٩ مليار ين (٣٠٠, ١٤ مليون دولار). وذكر مسؤولون أن النفقات التي ستتحملها الحكومة اليابانية ستخفض كثيراً خلال فترة السنوات الخمس من نسبة ٧٦٪ الحالية إلى ٧٢٪ لتوفر الحكومة بذلك ٢, ٥ مليار ين (٦٢, ٦٨ مليون دولار). وأشارت الوكالة اليابانية إلى أنه بعد قيام اليابان بتوفير الدعم المالي للقواعد الأمريكية عام ١٩٧٨، اعترض الرأي العام الياباني على ذلك بحجة أن ضرائبه يجب ألا تستخدم في أشياء مثل دفع نفقات أنشطة الترفيه والترفيه لأفراد الجيش الأمريكي المرابط في اليابان.



بعد قمة أوباما-جينتاو

محللون: لا بدّ من خطوات عملية لتعزيز العلاقات الأمريكية-الصينية

ربما نجحت قمة جينتاو-أوباما على مستوى المظاهر والشكليات، حيث نال الأول مظاهر الحفاوة التي يريدتها لتكريس صورته في الشارع الصيني كمهندس لعملية التحول الاقتصادي، واكتسب الثاني مزيداً من الثقة بطرح الملفات الثنائية الشائكة مثل حقوق الإنسان، وسعر اليوان. ولكن أياً من الطرفين لم يتخذ أي خطوة نحو تعزيز العلاقات التي يرى المراقبون أنها ما زالت أضعف من أن تصمد أمام أول اختبار حقيقي.



اعتراف جينتاو في المؤتمر الصحفي الذي جمع الزعيمين الكبيرين يوم الأربعاء الماضي بأن «بلاده ما زال أمامها

قبل مغادرته بكين إلى واشنطن يوم الجمعة الماضي دعا هو جينتاو إلى إقامة علاقة بين الولايات المتحدة والصين بما يخدم مصالحتي الطرفين، ويبدو أن هذا هو ما تحقق بالفعل برغم أنه من السابق لأوانه معرفة النتائج التي أسفرت عنها زيارة الرئيس الصيني للولايات المتحدة. وذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أن الرئيس باراك أوباما خرج من تلك المحادثات أكثر ثقة بالنفس في التعامل مع القوة الصينية الصاعدة عما كان عليه في زيارته الأخيرة لبكين في نهاية ٢٠٠٩، حيث حرص على طرح ملف حقوق الإنسان، وتحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين بفتح أسواقهما أمام الشركات، ويبدو أن أوباما نجح في إقناع ضيفه بضرورة تكثيف الصين ضغوطها على كوريا الشمالية. أما جينتاو فقد حصل، كما أراد، على المظاهر كلّها التي تليق به كرئيس لدولة كبرى، وعلى تكريس صورته وميراثه الشخصي كمهندس لعملية التحول الاقتصادي في الصين والصعود بنجمها إلى مصافّ الدول الكبرى.

الكثير كي تفعله على صعيد حقوق الإنسان»، فإن هذا التصريح تعرّض إلى حد كبير لمقصّ الرقيب هناك. والنتيجة، كما يراها بعض الخبراء المتخصصين في الشؤون الأمريكية-الصينية، هي أن قمة واشنطن حققت مكاسب لكل طرف، ولكن ليس بما يكفي لمنح أبرز قوتين في القرن الحادي والعشرين علاقة أكثر قدرة على الاستمرار، وعلى مقاومة التوتّر. ويرى درو طومسون، مدير الدراسات الصينية في «مركز نيكسون»، في واشنطن أن «القمة جاءت على قدر توقعات كلا الجانبين»، حيث نال جينتاو المراسم البروتوكولية كلّها، التي يريد إبرازها أمام رجل الشارع الصيني، وطرح أوباما تصورات له للصين كقوة عالمية صاعدة «ولكن هذا لا يعني أن العلاقات الأمريكية-الصينية محصّنة ضد الهزات كلّها»، ما يعني احتمال استمرار العلاقات الثنائية على وتيرة «يوم حلو، يوم مر» صعوداً وهبوطاً التي سادت سنوات العقد الماضي. «ولكن مصدر القلق الآن يتمثل في تسارع نوبات الصعود والهبوط» مع استمرار النجم الصيني في الصعود. الوضع، كما يقول المحللون، قد يكون مختلفاً بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التي تسير إلى الأفضل بخطى ثابتة بفضل اتساع مساحة الحوار الاقتصادي بين الدولتين.

ولكن النتائج الملموسة لزيارة جينتاو تبدو أقل وضوحاً، حيث أعلن أوباما أن الولايات المتحدة ستدفع في اتجاه رفع قيمة العملة الصينية، ولكن معركة العملات بين العملاقين الاقتصاديين لم تسفر عن أي تطورات ملموسة حتى الآن. وبرغم أن الصين أحرزت بعض التقدم على صعيد التزامها، مؤخراً، التنسيق بشأن احترام حقوق الملكية الفكرية للآخرين، فإن الشك ما زال يساور بعض رؤساء الشركات الأمريكية الذين اكتفوا بموقف الترقّب والانتظار لقضية هي قضية حياة أو موت بالنسبة إلى قطاع الصادرات الأمريكية. وبرغم





«نيويورك تايمز»: الهند تتخلى عن سياسة «عدم الصدام» مع الصين

يبدو أن الكيل قد فاض بالهند بما يكفي لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه الصين. فنيودلهي تشكو الخلل في الميزان التجاري لمصلحة الصين، وعرقلة الصين طلبها الحصول على مقعد دائم في «مجلس الأمن الدولي».



مببرات قوية للتشكيك في نيآت الصين، خاصة بعد رفض الأخيرة طلب نيودلهي الانضمام

إلى عضوية «مجلس الأمن الدولي»، ولكن الأمر الذي أثار حفيظة نيودلهي بصورة أكبر هو تصريحات بكين المستفزة المتعمدة حول كشمير، خاصة في ظل تقاريرها المتزايد مع باكستان. ولا يفوت على الهند أيضاً محاولات الصين المستمرة لتوسيع رقعة نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي خارج منطقة جنوب آسيا عن طريق تطوير علاقتها بسريلانكا ونيبال وجزر المالديف.

وقد كان من المفترض أن تسهم زيارة جيا باو في تخفيف حدة هذا التوتر بين الصين والهند بعد أن بدأت الأخيرة في توطيد علاقتها بالولايات المتحدة، ولكن يبدو أن الكيل قد طغى بالهند بسبب ميل الميزان التجاري إلى مصلحة الصين، وعرقلة السلطات الصينية -إلى حد المنع- الشركات الهندية عن دخول الأسواق الصينية الجاذبة. وبرغم تعهد جيا باو بفتح أسواقه أمام تلك الشركات فإن الشك ما زال يساور نيودلهي. وصبت الصين الزيت فوق النار بقرارها، مؤخراً، إصدار تأشيرات خاصة -بدلاً من التأشيرات العادية- لأي مقيم في شطر كشمير الهندي يرغب في زيارة الصين، وذلك على أساس أن كشمير منطقة محلّ نزاع. وبعدها أعلنت الدبلوماسية الصينية رفضها وجود جنرال هندي مكلف ملف كشمير ضمن البعثات العسكرية المتبادلة بين الدولتين. ومع زيارة جيا باو الأخيرة توقّعت نيودلهي أن يعلن رئيس الوزراء الصيني إلغاء قرار التأشيرات الخاصة لكشمير الهندية، ولكنه لم يفعل، بل طالب بمزيد من التشاور بين البلدين.

تعتقد صحيفة «نيويورك تايمز» (٢٩ ديسمبر الماضي) أن السياسة الخارجية الهندية حققت نقلات جيوبوليتيكية نوعية خلال الشهور الماضية، خاصة في ما يتعلق برغبتها في الحصول على مقعد دائم في «مجلس الأمن الدولي»، حيث كانت نيودلهي محطة رئيسية لشخصيات دولية بارزة، مثل رئيس وزراء بريطانيا، ديفيد كاميرون، في الصيف الماضي، ثم الرئيس الأمريكي، أوباما، في نوفمبر الماضي، ثم الرئيس الفرنسي، ساركوزي، الذي وقّع اتفاقيات نووية عدة في مطلع ديسمبر الماضي، ثم الرئيس الروسي، ميدفيديف، الذي غادر نيودلهي حاملاً في جعبته حزمة من الاتفاقيات الدفاعية.

الاستثناء الوحيد لهذه الموجة العامرة بالتفاؤل جاء على يد رئيس وزراء الصين، ون جيا باو، الذي زار نيودلهي في منتصف الشهر الماضي. صحيح أن المسؤول الصيني نجح في تأمين عدد من الصفقات التجارية وبلورة أهداف بكين التجارية الجديدة وطمأنة هواجس الهند تجاه النيآت الصينية إلا أن الزيارة برهنت أيضاً على استمرار حالة التوتر والاحتقان بين العملاقين الآسيويين بسبب الخلل في الميزان التجاري والنزاع الحدودي بين الدولتين ووضع إقليم كشمير. قد لا يكون هذا التوتر جديداً، ولكن الجديد هو أن الدبلوماسية الهندية، المعروفة بتجنبها الدخول في أي مصادمات مع بكين، أصبحت أكثر تشدداً. وعلّق رانجيت جويتا، الدبلوماسي الهندي السابق وأحد المحللين المطالبين باتخاذ موقف أكثر تشدداً تجاه الصين، على زيارة جيا باو بقوله إن «الزيارة أسهمت في تعميق الفجوة بين الهند والصين، وعكست، للمرة الأولى، حرص الدبلوماسية الهندية على اتخاذ مواقف أكثر واقعية».

وأضافت الصحيفة أنه قد يكون صحيحاً أن الهند لديها



يهدد المصالح الأمريكية

محللون: سباق خفي بين الصين والهند في منطقة بحر العرب

حذر محللون من سباق صيني-هندي في منطقة بحر العرب بسبب التنافس الإقليمي التقليدي بينهما، وهو سباق لا تقف خطورته عند حد التوتر الإقليمي، بل ربما امتد ليطول المصالح الأمريكية هناك أيضاً.

المخططات الصينية، وكان الرد الحاسم هو قرار نيودلهي بإقامة قاعدة بحرية ضخمة بتكلفة ٨ مليارات دولار في «كروار» جنوب «جوا» على ساحل بحر العرب. ولم تكن «كروار» الرد الهندي الوحيد، حيث سارعت نيودلهي عقب بدء الصين العمل في «جوادار» - بإبداً استعدادها لإقامة ميناء في «شباهار»، الذي يقع على بُعد ٧٢ كيلومتراً غرب «جوادار». ومن المفترض أن يمنح «شباهار» الهند نقطة عبور إلى أفغانستان عن طريق المحيط الهندي. ومن المعروف أن الهند وإيران وأفغانستان وقّعت اتفاقية لمنح السلع الهندية المتجهة إلى آسيا الوسطى وأفغانستان معاملة مميزة خاصة، فضلاً عن خفض التعريفة الجمركية في «ميناء شباهار».

ويقع «ميناء جوادار» على خليج عُمان بالقرب من مدخل الخليج العربي، ووقع الاختيار على سنغافورة عام ٢٠٠٧ لإدارة الميناء، ولكن سنغافورة لم تضخ استثمارات كافية، ما دفع باكستان إلى نقل إدارة الميناء إلى جهة أخرى لم تحدّها بعد، وإن كانت كل الشواهد تشير إلى الصين. كما تبحث باكستان والصين إمكانية تعزيز العلاقات الثنائية، وتفكر إسلام آباد وبكين في تطوير طريق «قراقرم» السريع لربط منطقة «زينجيانج» الصينية بإقليم «جلجيت-بالتستان» في باكستان. ووقّعت الدولتان مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٦ لتطوير الطريق المذكور.

الهند تعتبر العلاقات الصينية-الباكستانية المتنامية تهديداً لها، وحذر تقرير صادر عن «معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية» في نيودلهي من خطورة قفز الصين على «ميناء جوادار»، فالميناء «قريب جداً من مضيق هرمز ويمكن باكستان من السيطرة على الطرق والممرات البحرية.

من الطبيعي أن يستقطب التنافس الصيني-الهندي على المحيط الهندي ورغبة نيودلهي في تطوير التعاون البحري مع الولايات المتحدة اهتمام واشنطن، ولكن ثمة سباقاً من نوع آخر يجري في الخفاء وبهدوء شديد بين بكين ونيودلهي في منطقة بحر العرب، وهو سباق يتركز تحديداً في ميناءين أحدهما في باكستان وتدعمه الصين، والآخر في إيران وتدعمه الهند. فـ «ميناء جوادار» يمنح الصين رثة مهمة للوصول إلى المحيط الهندي، أما «شباهار» فمن المفروض أنه يربط الهند بأفغانستان، وكلا الميناءين يعكس تنافساً إقليمياً مزمناً بين الصين والهند يأتي في إطار المنافسة الإقليمية التقليدية بين أكبر قوتين في القارة الآسيوية.

وذكر كريستوف جافرلوت، كبير الباحثين في «مركز الدراسات والبحوث الدولية»، أن قرب «جوادار» من الممرات البحرية الحيوية الواقعة بين الشرق الأوسط والصين يجعل الميناء ذا أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى الصين، خاصة في ما يتعلق ب وارداتها النفطية. وإذا أرادت الصين أن تتجنب أي مشكلات تتعلق بالنقل أو تفادي مشكلات عسكرية على الشريط الساحلي الجنوبي لآسيا فربما كان الحل إيجاد نقطة عبور يمكن الانطلاق منها إلى المحيط الهندي. وأوضح في مقال نشره «مركز ييل لدراسة العولمة» أن الوصول المباشر للمحيط الهندي يمنح الصين موقعاً استراتيجياً للمراقبة ويمثل نقطة حيوية للغاية بالنسبة إلى سلاح البحرية. وبرغم استعداد ميانمار وسيريلانكا لمساعدة بكين في هذا الأمر، فإن باكستان تظل بالنسبة إلى الصين الحل الأمثل بفضل موقعها وعلاقة الصداقة التي تجمعهما.

الهند، التي تشعر بأنها محاصرة، لم تغب عن بالها هذه

مصالح نفطية متبادلة بين روسيا والصين

ترتبط روسيا والصين بعلاقات نفطية قوية، ومن المرجح أن تتطور هذه العلاقات بشكل مطرد خلال السنوات المقبلة، في ظل أهمية كل منهما بالنسبة إلى قطاع الطاقة لدى الطرف الآخر وإلى اقتصاده.

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، وتعتمد الصين على النفط في الوفاء بنحو ٢٠٪ من إجمالي احتياجاتها من مصادر الطاقة، ومن المتوقع أن يزداد نصيب النفط من ميزان الطاقة الصيني خلال السنوات المقبلة في ظل سعي الصين نحو تقليص الاعتماد على الفحم الذي يمثل نحو ٧١٪ من استهلاكها من الطاقة في الوقت الحالي. وقد بلغ استهلاكها من النفط نحو ثمانية ملايين برميل يومياً في نهاية عام ٢٠٠٩، وقد اعتمدت الدولة على الأسواق الخارجية في تأمين نحو نصف هذه الاحتياجات النفطية.

وفي ظل النمو الاقتصادي المتوقع للصين على مدار السنوات المقبلة، يُتوقع أن يصعد اقتصادها ليصبح أكبر الاقتصادات على مستوى العالم بحلول الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، فمن المرجح أن يستمر نمو استهلاكها من النفط، ويتوقع أن يبلغ هذا الاستهلاك نحو ١٠ ملايين برميل يومياً في نهاية عام ٢٠١١، وأن تزداد الاحتياجات النفطية من الأسواق الخارجية إلى نحو ستة ملايين برميل يومياً. وتمهد هذه المعطيات الفرصة لتنامي العلاقات النفطية بين روسيا والصين، حيث تعدّ روسيا من مصدري النفط الرئيسيين إلى الصين، فهي تأتي في المرتبة الرابعة بين المصدرين بعد السعودية وأنجولا وإيران، وتستحوذ على نحو ٧,٥٪ من إجمالي الواردات النفطية الصينية بواقع ٣٠٦ آلاف برميل يومياً، ولعل بداية ضخ النفط الروسي إلى الصين عبر خط الأنابيب الجديد «بتروتشينا» الذي ينقل نحو ١٥ مليون طن سنوياً، المخطط أن تزداد إلى نحو ٥٠ مليون طن في المستقبل، تمثل خطوة جديّة نحو تمتين العلاقات النفطية بين البلدين.

وبوجه عام تعدّ روسيا مصدراً واعداً للنفط بالنسبة إلى الصين في المستقبل في ظل اعتبارات عدّة أهمها حجم إنتاج النفط الوفير، والقرب الجغرافي بين الدولتين، وارتباطهما بعلاقات اقتصادية متينة، خاصة أنهما عضوان في مجموعة «البريك» إلى جانب البرازيل والهند.

تمت العلاقات التجارية بين الصين وروسيا بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، فارتفع التبادل التجاري بينهما من نحو ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٥٦,٨ مليار في عام ٢٠٠٨، بزيادة تقدّر بنحو ٩٥,٩٪، وتمثل الصين ثالث أكبر الشركاء التجاريين لروسيا، وتحل روسيا في المرتبة الثامنة بين الشركاء التجاريين للصين، ومن المتوقع أن يزداد التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ٦٠ مليار دولار خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

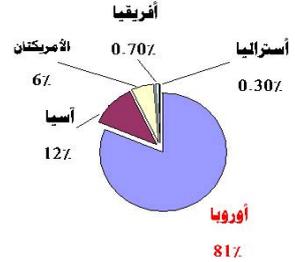
تصدّر روسيا نحو سبعة ملايين برميل من إجمالي إنتاجها اليومي من النفط، البالغ نحو ١٠,١ مليون برميل في نهاية عام ٢٠١٠، وتعاني صادرات النفط الروسية التركز الشديد في عدد محدود من الدول، حيث تستحوذ دول المنطقة الأوروبية على نحو ٨١٪ من هذه الصادرات، ويمثل هذا التركز تهديداً لاستقرار هذه الصادرات، ولأمن الطلب العالمي على النفط الروسي بوجه عام، ونتيجة لاعتماد الاقتصاد الروسي على إيرادات تصدير منتجات الطاقة من النفط والغاز والكهرباء، فإن تركز هذه الصادرات في عدد محدود من الدول يمثل عامل تهديد لاستقرار الأوضاع الاقتصادية الروسية بشكل عام، ويعني ذلك أن تنوع وجهات تصدير النفط ومصادر الطاقة الأخرى يعدّ مطلباً ملحاً.

على الجانب الآخر تقف الصين على رأس قائمة أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط ومصادر الطاقة في الوقت الراهن، حيث إن استهلاكها فاق استهلاك الولايات المتحدة

مصادر واردات النفط الصينية



توزيع صادرات النفط الروسية





بكين

دبلوماسية: العلاقات الصينية-الباكستانية قوية

ذكرت صحيفة «الشعب» اليومية الصينية أن السفير الباكستاني لدى الصين، مسعود خان، ذكر مؤخراً أن علاقات الصداقة بين باكستان والصين خلال العقود الستة الماضية كانت قوية ومستقرة. مبينة أن عام ٢٠١١ يوافق الذكرى الـ (٦٠) لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين وهو أيضاً عام الصداقة الصينية-الباكستانية. ولفتت الصحيفة النظر إلى أن خان قال في حديث خاص للإعلام الصيني: «إذا نظرنا إلى العلاقات بين الدول الأخرى، عادة ما نراها متقلبة، لقد حدث الكثير من التغييرات في باكستان وفي الصين وعلى المستوى الدولي، ولكن علاقاتنا وصداقتنا



ظللت مستقرة». وأضاف أن علاقات الصداقة أصبحت أحد عوامل الاستقرار في المنطقة، قد عملنا معاً

من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وعلى مستوى العالم». موضحاً أن «علاقات الصداقة بين باكستان والصين خلال العقود الستة الماضية كانت علاقات شراكة متكافئة الكسب». وأشار خان، بحسب الصحيفة، إلى أن أنشطة الاحتفال بـ «عام الصداقة الصيني-الباكستاني» بدأت بإرسال الصين وفداً يضم ١٠٠ شاب إلى باكستان. مبينة أن الوفد الذي يتألف من مسؤولين حكوميين وأكاديميين وكتاب وصحفيين في العشرينيات والثلاثينيات من العمر، سيقوم «بنقل علاقات الصداقة بين الدولتين إلى الجيل الأصغر». حيث قال السفير الباكستاني «إن أسلافنا وضعوا أساس هذه الصداقة، والآن سيعمل الشباب على مواصلة هذه الصداقة».

روسيا والصين تسعى إلى تحقيق الأمن الاستراتيجي



عقدت الصين وروسيا مؤخراً الجولة الخامسة من المحادثات الأمن الاستراتيجية، بتعهد بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الأمن الوطني والإقليمي والدولي. وقد زار الوفد الصيني، بقيادة وزير الدولة، داي بينج قوه، روسيا بناء على دعوة سكرتير مجلس الأمن الروسي، نيكولاي باتروشيف. وخلال المحادثات تبادل الطرفان وجهات النظر بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وتعزيز تنمية الشراكة الاستراتيجية، والتفاعل بين روسيا والصين، واتفق الطرفان على أن التعاون الثنائي الوثيق بشأن القضايا العالمية ساعد على الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي. واعترفت الدولتان بروسيا والصين، حسبما

ذكرت «وكالة أنباء الصين الجديدة»، بأنه من أجل زيادة تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتحسين الوضع الأمني في مختلف أنحاء العالم، يتعين على الطرفين رسم خريطة تنمية العلاقات الصينية-الروسية خلال السنوات الـ (١٠) المقبلة من منظور استراتيجي وشامل. وتعهّدت الدولتان، كشريكتين استراتيجيتين منذ فترة طويلة، بأنهما ستلتزمان بمبادئ الثقة المتبادلة، والتعاون متكافئ الكسب، وحسن الجوار خلال التعاون الاستراتيجي. وأشارت الوكالة إلى أن الجولة الرابعة من مشاورات الأمن الصينية-الروسية كانت قد عقدت في بكين ديسمبر ٢٠٠٩، عندما وقّعت روسيا والصين «بروتوكولاً» بشأن التعاون في المجال الأمني الاستراتيجي. موضحة أنه من المقرر أن تعقد الجولة المقبلة من المحادثات في وقت لاحق من هذا العام في الصين.





بكين

حجم التعاون التجاري الصيني-العربي مرشح للوصول إلى (٢٠٠) مليار دولار

بحلول عام ٢٠١١ تخطو الصين نحو فترة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على خلفية البيئة الاقتصادية المعقدة في العالم. ولرسم منهج هذه التنمية قد عرضت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني اقتراحاً لصياغة الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥). كما أقرت القطاعات المعنية في الحكومة على المستويات كافة في البلاد خطط تنمية في إطار هذا الاقتراح لتحديد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت صحيفة « الشعب » اليومية الصينية إن الدول العربية التي أقامت علاقات تعاونية استراتيجية مع الصين في العام الماضي ٢٠١٠، مرشحة لتعاون أكبر مع بكين خلال فترة الخطة الخمسية الصينية الجديدة (في الأعوام الخمسة المقبلة)، ما يبشر بآفاق وفرص للتعاون الاقتصادي



الكثيف بين الصين والدول العربية. وأضافت الصحيفة أن الإحصاءات أظهرت أن قيمة التجارة بين الصين والدول العربية بلغت ٦٩,١ مليار دولار أمريكي في النصف الأول لعام ٢٠١٠، كما بلغت ١٠٧,٤ مليار دولار طوال عام ٢٠٠٩. مبيّنة أنه نظراً إلى النمو السريع لهذه التجارة الثنائية، فإن على الصين والدول العربية مواصلة تحفيز التجارة بينهما لكي تصل قيمة التجارة الثنائية إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي أو إلى ما يفوقها في غضون ٣ إلى ٥ سنوات مقبلة. وتشير الصحيفة إلى أن الصين تتحمل في فترة الخطة الخمسية ال (١٢) مهمة كبيرة في تعديل الهيكل التجاري الخارجي، أي توسيع حجم الواردات من أجل الدفع نحو توازن تجاري مع الدول الأخرى.

الصين تطمح إلى شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي



بدأ نائب رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانج، جولة زيارات رسمية، أمس، انطلاقاً من إسبانيا تليها ألمانيا وبريطانيا، وتستمر

تلك الزيارات حتى الثاني عشر من يناير الجاري. ومن المتوقع أن تؤدي تلك الزيارة، «بحسب وكالة أنباء الصين الجديدة» (شينخوا)، ليس إلى تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي وتعزيز تعاونهما في مختلف المجالات فقط، بل سيكون لها تأثير إيجابي في الانتعاش والتنمية الاقتصادية لدى الجانبين. ومضت الوكالة تقول إن هناك بياناً صادراً عن وزارة الخارجية الصينية يشير إلى أنه مع دخول العالم العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإنه يتعين على الصين والاتحاد الأوروبي مواصلة تعاونهما، وتجاوز آثار «الأزمة المالية» معاً، والمساعدة على توجيه الاقتصاد العالمي نحو نموّ منتعش ومستدام ومتوازن. مضيفة أنه في أعقاب العاصفة المالية العالمية الكاسحة وما تلاها من أزمة ديون في منطقة اليورو، يتعين أيضاً على الصين والكتلة التي تضم ٢٧ عضواً، باعتبارهما اقتصادين مهمين عالمياً، تحقيق استفادة تامة من الآليات الثنائية والأطر متعددة الأطراف لتحسين تنسيق صناعة سياسات الاقتصاد الكلي ومواجهة «الحماية» بشكل مشترك ومواجهة التحديات ومساعدة الاقتصاد العالمي على تحقيق انتعاش مستدام في أقرب وقت ممكن. وتذكر الوكالة أن البيان يدعو كذلك إلى ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين الجانبين باعتباره مكوناً مهماً للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي.



«الناو» يحدّد أولويات عام ٢٠١١ ويتطلّع إلى حوار مع الصين

حدّد أمين عام «حلف شمال الأطلسي» (الناو)، أندرس فوغ راسموسن، ثلاث أولويات للحلف خلال عام ٢٠١١، من بينها الوضع الانتقالي في أفغانستان، والإصلاح، وشراكة أكثر فاعلية، ولا سيما السعي إلى الحوار مع الصين والهند والقوى الرئيسية الأخرى في العالم. وقال أمين عام الناو، أول من أمس، وفقاً لـ «وكالة الأنباء الصينية الجديدة» (شينخوا): «سيشهد ربيع هذا العام مرحلة جديدة في مشاركتنا في أفغانستان، بإعلان المقاطعات الأولى التي تستعد القوات الأفغانية للقيادة فيها». وأضاف «في عام ٢٠١٠ كانت لدينا الاستراتيجية والموارد على النحو الصحيح. ويتعين علينا الآن الاعتماد على هذه المكاسب، والانتقال إلى قيادة الأمن الأفغاني على النحو الصحيح أيضاً. وقد أجرينا في العام الماضي تغييرات صعبة على أرض الواقع. ونحن الآن نحتاج إلى ضمان أن تكون هذه التغييرات قوية». وفي ما يتعلق بإصلاح «الناو»، قال فوغ راسموسن، بحسب الوكالة الصينية، إن الحلف حدّد خطأً لحفض الوكالات، وتبسيط الهيكل القيادي، إلى جانب تنمية القدرات بالغة الأهمية مثل الدفاع الصاروخي. ولفت أمين عام «الناو» إلى أن «هذا العام سيمثل عاماً مهماً للشراكة»، فيما سيعزز الحلف «شركته مع الدول والمنظمات التي نشتركها في القلق الأمني، وبإمكانها التعاون من أجل منفعة الأمن الدولي». وأشارت الوكالة إلى أن راسموسن مضى يقول «نحن لسنا بمفردنا في مواجهة تحديات الأمن الصاعدة، مثل الإرهاب، أو الانتشار النووي، أو الجريمة الإلكترونية، أو الطاقة، أو القرصنة، وليس بإمكاننا التعامل معها بفاعلية بمفردنا؛ لذا سنسعى إلى بلورة حوار مع دول مثل الصين والهند، وقوى رئيسية أخرى.

وزير الخارجية الصيني:

العلاقات مع دول «الآسيان» في منعطف تاريخي



قال وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، أمس، إن العلاقات بين الصين ودول «الآسيان»

تقف في منعطف تاريخي مهم، حاملة إرث الماضي للمضي قدماً. وقد قدم يانج تصريحاً في لقائه وزراء الخارجية لدول «الآسيان» في مدينة كونمينج (جنوب غرب الصين). وقال يانج، بحسب ما أوردته صحيفة «الشعب» اليومية الصينية، إنه مع تبني الخطة المدروسة للتواصل ما بين دول «الآسيان» في عام ٢٠١٠ أصبح التواصل موضوعاً مهماً ورئيسياً لتعاون «الآسيان» والصين. وقد أعرب كاسيت بيروميا، وزير الخارجية التايلندي، عن امتنانه للحكومة الصينية على حسن الضيافة، مشيراً إلى إعجابه بنمط الطريق الرابط بين الصين وتايلاند «كونمينج-بانكوك». وقال إن الجانبين سيعقدان سلسلة من النشاطات للاحتفال بالذكرى العشرين للحوار بين الصين ودول «الآسيان». ولفتت الصحيفة النظر إلى أن كبير المستشارين السياسيين في الصين، جيا تشينج لين بنانينج، كان قد أكد أن علاقة الصين بـ «الآسيان» تخضع لسياسة ثابتة، هدفها تعزيز الصداقة والتعاون بين الصين و«الآسيان» بصورة شاملة. وقال (إن هذه السياسة في صدر أجندة الدبلوماسية الصينية مع الدول المجاورة، وإن النمو في العلاقات بين الصين و«الآسيان» لم يحقق منافع للشعب الصيني وشعوب دول «الآسيان» فقط، ولكنه عزز بنشاط السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة أيضاً). وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونج لي، وفقاً للصحيفة الصينية، بأن الحوار بين الصين و«الآسيان» بدأ عام ١٩٩١، وأسس الجانبان «شراكة استراتيجية من أجل السلام والرخاء عام ٢٠٠٣».

مدير "منظمة التجارة العالمية" يدعو إلى البحث عن بدائل لتقييد صادرات الغذاء

قال باسكال لامي، مدير «منظمة التجارة العالمية»، يوم السبت الماضي، إن قيود التصدير سبب رئيسي للارتفاعات الحالية في أسعار الغذاء العالمية وإنه ينبغي أن تبحث الدول عن طرق أخرى لتوفير الإمدادات المحلية. وقال لامي إن ارتفاع الأسعار يذكي معدلات التضخم في العالم ويشير اضطرابات سياسية في العديد من البلدان برغم انقضاء بضع سنوات فقط بعد أزمة الغذاء التي حدثت عام ٢٠٠٨.



وزير البترول: اكتشافات نفطية في صعيد مصر تجتذب استثمارات جديدة

قالت وزارة البترول المصرية، يوم السبت الماضي، إنها تتوقع تدفق استثمارات جديدة من الشركات العالمية من أجل مزيد من أنشطة البحث والتنقيب في سبع من المناطق الواعدة في صعيد مصر. وقال سامح فهمي، وزير البترول المصري، إن (اكتشاف البترول للمرة الأولى في صعيد مصر من حقل «البركة» في منطقة «كوم أمبو» وتأكيد وجود نظام بترولي فعال في مناطق جنوب مصر أحدثا تغييراً وتصحيحاً للمفاهيم في أنشطة البحث والاستكشاف وأسهما في توافد الشركات العالمية لتضخ استثمارات جديدة في تلك المناطق البكر التي ينتظرها مستقبل واعد سيؤدي إلى تغيير كبير في خريطة مصر البترولية). وأضاف فهمي قوله إنه منذ تأسيس شركة «جنوب الوادي القابضة للبترول» في عام ٢٠٠٣ تم توقيع ١٨ اتفاقية بترولية باستثمارات حدها الأدنى ٤٨٢ مليون دولار وحفر ٩٣ بئراً استكشافية.



الصين تنفق (٣٠١) مليار دولار على مشروعات للمياه

ذكرت وكالة أنباء «شينخوا» الصينية الرسمية نقلاً عن مسؤول حكومي، يوم الخميس الماضي، أن الصين ستستثمر تريليوني يوان (٣٠٠,٨ مليار دولار) على مدى السنوات الخمس المقبلة في بناء مشروعات للبنى التحتية مرتبطة بالمياه وتحسين جودة مياه الشرب في المناطق الريفية. وقالت «شينخوا» نقلاً عن تشو شوين، المسؤول عن تخطيط المشروعات في وزارة الموارد المائية، إن بكين ستستثمر في عام ٢٠١١ ما يزيد على ٢٠ مليار يوان لإعطاء دفعة لبناء مشروعات أساسية. وسيتجه الاستثمار أيضاً إلى مشروعات لتمكين ٦٠ مليون شخص إضافي من الحصول على مياه شرب نظيفة في المناطق الريفية على حد قول تشو، مضيفاً أن ٧٧٪ من المواطنين في هذه المناطق سيحصلون على تلك المياه بحلول نهاية العام. وتشعر السلطات في الصين بالقلق بشأن آلاف الخزانات التي تحتاج إلى إصلاحات ما قد يشكل خطراً بوقوع فيضانات في القرى المجاورة. ونتج عن زيادة المخلفات الصناعية والصرف الصحي إضافة إلى الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة تلوث مياه الشرب في أجزاء كثيرة من المناطق الريفية.



صحيفة: استهلاك الغاز في الصين من المتوقع أن يقفز (١٤٣٪) بحلول عام ٢٠١٥

قالت صحيفة شنغهاي «سيكيوريتيز نيوز»، يوم الجمعة الماضي، إن متوسط الاستهلاك السنوي للغاز الطبيعي في الصين من المتوقع أن يقفز بنسبة ١٤٣٪ من مستوياته عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٦٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٥.

الصين تجدد اتفاقات لاستيراد النفط من

إيران عند مستويات العام الماضي

قالت مصادر لـ «رويترز» إن الصين جددت العمل باتفاقات مع إيران لاستيراد النفط الخام لعام ٢٠١١. تبقي إجمالي حجم الإمدادات بلا تغيير يذكر عن مستواه في العام الماضي عند نحو ٤٦٠ ألف برميل يومياً. ويأتي التزام الصين إبقاء الإمدادات كما هي في الوقت الذي تحاول فيه القوى العالمية الست إقناع إيران بكبح جماح برنامجها النووي خلال محادثات بدأت يوم الجمعة الماضي. وتصاعدت المواجهة بين إيران والغرب بشأن «البرنامج النووي الإيراني» في السنة الماضية، حيث فرضت الأمم المتحدة عقوبات جديدة ورفضت الدول الغربية عرضاً معدلاً من إيران لمبادلة بعض وقودها النووي في الخارج واصفة إياه بأنه متواضع جداً ومتأخر جداً. ويعتبر تجديد اتفاق الواردات الصينية خبيراً ساراً لإيران أيضاً في الوقت الذي يدور فيه خلاف بينها وبين الهند ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني بشأن مدفوعات الواردات الهندية التي تبلغ نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً علاوة على تقليص اليابان مشترياتها من النفط الإيراني. وقال مصدران مطلعان على الاتفاقات إن شركة «تشوهاي تشن رونج كورب» الصينية -أكبر شركة مشترية للنفط الإيراني- اتفقت مع شركة «النفط الوطنية الإيرانية» على شراء ٢٤٠ ألف برميل يومياً من الخام الإيراني في عام ٢٠١١. وفي اتفاق منفصل اتفقت شركة «سينوبك كورب» -أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا- على شراء ٢٢٠ ألف برميل يومياً من النفط الإيراني في العام الحالي بلا تغيير عن العام الماضي.





محللون: الصين والولايات المتحدة تنافسان لإثبات الوجود في جنوب السودان

تحاول الصين، التي تمسك بورقة النفط، والولايات المتحدة، التي تمسك بورقة النفوذ السياسي، لعب أوراقهما، كل دولة على طريقتهما لإثبات وجودها على الخريطة السياسية في جنوب السودان، المنطقة الشاسعة الغنية بالموارد الطبيعية والمرشحة لأن تصبح دولة مستقلة هذه السنة.

استثمرت الشركة النفطية الصينية «سي إن بي سي» أموالاً في مركز معلوماتي تابع لجامعة محلية. كما استقبلت حكومة الجنوب في الربيع الماضي وفداً من الحزب الشيوعي الحاكم في الصين. ويقول دبلوماسي غربي، طلب عدم الكشف عن هويته، إن (الصينيين مدعومين من «سي إن بي سي» أطلقوا حملة إغراء للجنوب بإيفادهم عشرات القادة الجنوبيين إلى (الصين). ويضيف أن هذه الجهود «حققت بعض النجاح»،



مشيراً إلى أن الصين ليست مهتمة بالنفط الجنوبي فقط، بل بالثروات المنجمية التي يخترنها الجنوب أيضاً. ويوضح أن

الجنوب «لديه اليورانيوم والبوكسيت والماس والنحاس والذهب. جنوب السودان هو إحدى المناطق النادرة في العالم التي لديها مخزونات من المعادن لا تزال غير مستثمرة». وتعهدت السلطات الجنوبية باحترام العقود النفطية التي أبرمتها الخرطوم خلال الحرب الأهلية مع شركات صينية. ويعتبر محللون أن الصين وبتقريبها من الجنوبيين يمكنها أيضاً القيام بدور محوري في إبقاء السلام بين الشمال والجنوب بعد الانفصال. ويقول أليكس فينيز، مدير قسم إفريقيا في «معهد شاتام هاوس» البريطاني للدراسات، إن الصين «ستحاول الإبقاء على علاقات جيدة مع الشمال والجنوب في آن معاً، وستستخدم نفوذها خلف الكواليس لتعزيز العلاقات التعايشية» بين الطرفين. ويضيف لوكالة «فرانس برس» أن «آخر ما تريده الصين هو نزاع جديد في السودان».

تعدّ الولايات المتحدة، التي استثمرت الملايين في المساعدات الإنسانية، والتي قدمتها للجنوب السوداني خلال الحرب الأهلية واستضافت آلاف الجنوبيين، حليفاً استراتيجياً لجنوب السودان بعكس الصين التي تعدّ الحليف الرئيسي للخرطوم. وتابع الأمريكيون عن كثب الاستفتاء في جنوب السودان لتقرير مصير هذه المنطقة، فالرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، والسيناتور جون كيري، والمبعوث الخاص، سكوت جرايشن، جميعهم راقبوا سير الاستفتاء الذي يتوقع أن يقود إلى استقلال جنوب السودان وبالتالي ولادة دولة جديدة في القارة الإفريقية.

وأدت الولايات المتحدة دوراً مركزياً في التوصل إلى اتفاق السلام الذي أنهى عام ٢٠٠٥ الحرب الأهلية التي استمرت أكثر من عقدين بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي المسيحي، ولا يزال دورها مهماً في المفاوضات حول مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب. وبين رفع العقوبات الاقتصادية وشطب اسم السودان من قائمة الدول داعمة الإرهاب، والمساعدة على خفض ديون السودان، تبدو الولايات المتحدة وكأنها تمتلك الكثير من «الجزرات» لإقناع الخرطوم بإبقاء العلاقات الشمالية-الجنوبية سلمية في حال انفصل الجنوب. أما بالنسبة إلى الصين فهي المستورد الأول للنفط السوداني والمزود الأول للخرطوم بالسلاح والداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الأمن الدولي. ولكن واقع أن ٨٠٪ من احتياطات النفط المقدرة بأكثر من ستة مليارات برميل تقع في باطن الأراضي الجنوبية دفع بكين إلى تغيير صورتها كحليف للخرطوم في أنظار الجنوب.

ففي جوبا عاصمة جنوب السودان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي فتحت الصين قنصلية في عام ٢٠٠٨، في حين



مصر تطمح إلى إنتاج ١٢٪ من احتياجاتها الكهربائية من الرياح

تأمل مصر إنتاج ١٢٪ من احتياجاتها من الكهرباء من الرياح وستطلق في هذا الإطار مشروعات عدة لإنتاج ٢٦٩٠ ميجاوات من مزارع رياح خلال السنوات الخمس المقبلة. وقال وزير الكهرباء، حسن يونس، في بيان أصدره الإثنين الماضي إن مناقصات لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الكهرباء ستطرح عام ٢٠١١ لتنفيذ المشروع بالتعاون مع مصارف ألمانية وحكومتى إسبانيا واليابان. وسيتم إنشاء هذه المزارع في منطقة خليج السويس التي تعد من أكثر المناطق التي تنشط فيها الرياح في مصر. وأوضح الوزير أن القطاع الخاص مدعو إلى المساهمة في إنتاج الطاقة عن طريق الرياح وسينتج ١٣٧٠ ميجاوات. ووفقاً لبيانات «البنك الدولي»، فإن الطلب على الكهرباء في مصر زاد بمعدل ٧٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤ ومن المقرر أن تستمر هذه الزيادة بمعدل ٦٪ إلى ٧٪ سنوياً حتى عام ٢٠١٤. وأكد «البنك الدولي» أن منطقة خليج السويس في مصر من أكثر مناطق العالم ملاءمة لإنتاج الطاقة عن طريق الرياح.



مصدر حكومي: ليبيا تلغي الرسوم على المواد الغذائية المستوردة

قررت ليبيا إلغاء الرسوم كافة المفروضة على المواد الغذائية، على ما أعلن مصدر حكومي. وقال المصدر إن الحكومة الليبية قررت «إلغاء الرسوم الجمركية كافة والرسوم الأخرى كلها على المواد الغذائية خصوصاً الأساسية منها، وكذلك على حليب الأطفال» دون أن يوضح إذا ما كان هذا القرار على علاقة بالاضطرابات الاجتماعية في تونس والجزائر المجاورين. ويرر المصدر القرار بالارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية في العالم مقللاً من أهمية الدخل الذي توفره الرسوم الجمركية على المواد الغذائية لليبيا، الدولة النفطية. وأشار المصدر ذاته إلى أن ليبيا أنفقت ٦ مليارات دولار عام ٢٠١٠ تحت بند دعم المواد الغذائية الأساسية علاوة على المحروقات والأدوية.



تريشيه يحذر من التضخم في الاقتصادات الناشئة

حذر محافظو بنوك مركزية رئيسية، يوم الإثنين الماضي، من خطر تجدد التضخم في الاقتصادات الناشئة سريعة النمو وقالوا إن ارتفاع أسعار الغذاء عامل مهم. وقال جان كلود تريشيه خلال محادثات برأسها عن الاقتصاد العالمي في اجتماع لبنك التسويات الدولية إن الضغوط التضخمية أضعف في العالم المتقدم وإن كان أداء الاقتصاد العالمي أفضل من المتوقع. وقال تريشيه «المخاطر التضخمية حاضرة كسمة عامة في الاقتصادات الناشئة وهو شيء لا تراه في الاقتصادات المتقدمة. الوقت ليس وقت التراخي والإرساء القوي لتوقعات التضخم يعتبر شيئاً مهماً لنا جميعاً». وقال إن ارتفاع أسعار الغذاء الذي يؤثر في التضخم الكلي ولا سيما في الاقتصادات الناشئة هو عامل مهم. وقال «أسباب الزيادات الحادثة في أسعار الغذاء تعتبر مهمة. هذا أمر مهم على نحو خاص من حيث التأثير في مؤشر أسعار المستهلكين في الاقتصادات الناشئة. بالتأكيد هذا مكون من مكونات التهديد المحتمل للتضخم الذي ذكرته آنفاً». وقالت «وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة» (الفاو)، الأسبوع الماضي، إن أسعار الغذاء سجلت مستوى قياسياً مرتفعاً الشهر الماضي محذرة من أن تكلفة حبوب أساسية قد ترتفع بدرجة أكبر إذا استمر تأثير المحاصيل بطقس سيئ.

الفائض التجاري الصيني يتراجع لكنه

يبقى موضوع خلاف

تراجع الفائض التجاري للصين في عام ٢٠١٠ لكنه يبقى بحجمه البالغ ١,٨٣ مليار دولار موضوع خلاف خصوصاً مع الولايات المتحدة التي سيزورها الرئيس الصيني، هو جينتاو، الأسبوع المقبل. وقالت الجمارك الصينية في بيان بعد إعلان هذه الأرقام التي تشكل انخفاضاً عن الفائض الذي بلغ ١,٩٦ مليار عام ٢٠٠٩ إن «التجارة الخارجية تتخذ اتجاهات متوازناً بشكل عام». ولم يعد الفائض التجاري لأول دولة مصدرة في العالم يشكل سوى ٢,٦٪ من حجم تجارتها الخارجية، مقابل ٩,٨٪ عام ٢٠٠٩. وتعززت عملية إعادة التوازن هذه في ديسمبر الماضي، حيث بلغ الفائض التجاري ١,١٣ مليار دولار وهو رقم أقل من تقديرات المحللين وأقل بشكل واضح من ٢٢,٩ مليار دولار سجلت في نوفمبر. وقال أليستر ثورتن، من مكتب الاستشارات «آي إتش إس جلوبال إنسايت»، إن «النمو الذي ما زال كبيراً للواردات (الصينية) وبطء انتعاش الاقتصاد العالمي يخفضان الفائض بينما تؤدي زيادة سريعة في الأموال المتداولة إلى تعزيز الطلب الصيني». وسجلت الصادرات الصينية التي تتألف بشكل أساسي من الأجهزة والمنتجات الإلكترونية، وكذلك الواردات أرقاماً قياسية في ديسمبر الماضي. فقد بلغت الأولى الشهر الماضي ١٥,١٥ مليار دولار أي ارتفعت بنسبة ٩,١٧٪ على مدى عام، بينما وصلت الثانية إلى ١٤,١٠,٠٧ مليار دولار بزيادة ٦,٢٥٪ على مدى عام.



نائب رئيس الوزراء: اقتصاد الصين نما نحو (١٠٪) في عام ٢٠١٠

قال لي كه تشيانج، نائب رئيس الوزراء الصيني، في تصريحات نشرت يوم السبت الماضي، إن اقتصاد الصين نما نحو ١٠٪ في عام ٢٠١٠ مع ارتفاع مبيعات التجزئة ٥,١٨٪، ما يظهر زيادة الاعتماد على الاستهلاك المحلي. وأبلغ لي رجال أعمال في برلين، بحسب نص لكلمته نشرته صحيفة «الشعب» اليومية الرسمية «قوة دفع الاستهلاك المحلي في تصاعد، وقد أسهمت زيادتها بأكثر من ٩٠٪ في النمو الاقتصادي (عام ٢٠١٠)». وقال «نملك الثقة والإمكانات والقدرة على المحافظة على نمو اقتصادي مستقر وسريع للأجل الطويل». كان تشو شيوا تشوان، محافظ البنك المركزي، قال في وقت سابق إن «النتائج المحلي الإجمالي نما نحو ١٠٪ في عام ٢٠١٠». وأضاف لي أن الصين تستهدف تنمية الاستهلاك المحلي، وتمكين المواطنين من التمتع بالمزيد من ثمار النمو السريع في الأعوام الخمسة المقبلة. كما أبدى ثقة بقدرة أوروبا على تجاوز أزمة الديون السيادية قائلاً إن «يكن تولي اهتماماً بها، وستقدم دعمها». وتعهدت الصين علناً بشراء سندات حكومية من اليونان وإسبانيا.



رئيس وزراء الهند: الاقتصاد سينمو (٩٪-١٠٪) من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢

قال رئيس الوزراء الهندي، مانموهان سينج، يوم السبت الماضي، إن الاقتصاد الهندي سينمو على الأرجح بين ٩٪ و ١٠٪ اعتباراً من السنة المالية المقبلة، التي تبدأ أول إبريل بعد نمو نسبته ٥,٨٪ في السنة المالية الحالية. كان الاقتصاد الهندي الذي تحركه عوامل محلية قد نما بنسبة ٩,٨٪ على مدى ربع السنة المنتهي في سبتمبر الماضي، وهو مستوى الربع السابق نفسه. ويفوق توقع سينج تقديرات رسمية سابقة تبلغ ٩٪. وأبلغ سينج اجتماعاً سنوياً للهندود المغتربين في نيودلهي «برغم عدم التيقن بشأن الاقتصاد العالمي يسرني أن تعافينا الاقتصادي يمضي على نحو طيب. نتوقع من العام المقبل فلاحاً أن نستطيع تحقيق نمو بمعدل بين ٩٪ و ١٠٪». والاقتصاد الهندي هو ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وقد نما بمتوسط بلغ ٥,٩٪ في ثلاث سنوات حتى السنة المالية المنتهية في مارس ٢٠٠٨ قبل التباطؤ العالمي الذي أبطأ إيقاع النمو السنوي إلى ٧,٦٪ في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.



«بنك ساراسين» يستبعد تجاوز البرميل (١٠٠) دولار قبل عام ٢٠١٢

توقع «بنك ساراسين» السويسري، في تقرير، أن تتجه أسواق النفط إلى التشدد التدريجي عام ٢٠١١، وإلى نمو قوي في الطلب مدعوماً من الأسواق الناشئة، على أن تتراوح الأسعار ما بين ٨٠ و ١٠٠ دولار للبرميل. وعزى البنك عدم الارتفاع الحاد لأسعار النفط خلال عام ٢٠١٠ إلى مستويات عالية نسبياً للمخزون وفائض الإنتاج، على الرغم من تزايد مطرد للطلب. وستواصل تلك المستويات الدعم عام ٢٠١١، حيث يمكن استغلالها لدى بروز مشكلات في العروض. ولفت البنك النظر إلى أن تراجعاً سريعاً في المخزون والاحتياط سيرفع مخاوف مؤقتة من حدوث نقص في إمدادات النفط، ويشجع المضاربة، التي قد تدفع الأسعار فوق الـ (١٠٠) دولار للبرميل أحياناً. إلا أن «بنك ساراسين» يرى أن تجاوز السعر الـ (١٠٠) دولار لن يحدث إلا خلال عام ٢٠١٢، وأنه سيبلغ خلال الربع الأخير من العام الجاري عتبة الـ (٩٨) دولاراً.

أوباما: الاقتصاد يتحرك في الاتجاه الصحيح

أشاد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بنمو الوظائف في القطاع الخاص وتراجع معدلات البطالة، وقال في خطاب للمواطنين إن «الاتجاه واضح» بالنسبة إلى الاقتصاد، وإنه مشجع. واستغل الرئيس أوباما خطابه الإذاعي الأسبوعي، الذي يبث على شبكة «الإنترنت» يوم السبت أيضاً، لمناقشة آخر الأخبار الاقتصادية، والدفع باتجاه التحرك المشترك لكلا الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي» في «الكونجرس» الجديد المنقسم بشأن إجراءات تحفيز الاقتصاد. وقدم الرئيس تقريراً عن الوظائف في ديسمبر الماضي بصورة إيجابية، برغم أنه لم يصل إلى ما كان يتوقعه خبراء الاقتصاد، حتى إن التراجع في معدلات البطالة جاء جزئياً بسبب توقف بعض المواطنين عن البحث عن عمل. وأضاف القطاع الخاص ٣٠١ آلاف وظيفة جديدة في ديسمبر الماضي، وتراجع معدل البطالة من ٩,٨٪ إلى ٩,٤٪. وقال أوباما، الذي ربما ستتوقف فرص نجاحه للفوز بولاية ثانية على وضع الاقتصاد الأمريكي «الآن نعلم أن هذه الأرقام قد تتأرجح من شهر إلى آخر، لكن الاتجاه واضح». وأضاف «شاهدنا ١٢ شهراً من نمو الوظائف في القطاع الخاص، وهي المرة الأولى التي يصبح فيها هذا الأمر حقيقة منذ عام ٢٠٠٦». وأضاف الاقتصاد ٣,١ مليون وظيفة العام الماضي، وكان كل فصل (ثلاثة أشهر) أقوى من السابق، وهو ما يعني أن وتيرة الوظائف في تصاعد. وأرجع أوباما تزايد التوقعات الاقتصادية المتفائلة جزئياً إلى اتفاقية خفض الضرائب التي جرى التفاوض بشأنها الشهر الماضي مع الجمهوريين بهدف تمديد قانون خفض الضرائب.

«فيتش» تعدّل توقعاتها للتصنيف الائتماني لمصر إلى سلبية

عدّلت «وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية» توقعاتها للتصنيف الائتماني لمصر إلى «سلبية» من «مستقرة». وقال ريتشارد فوكس، رئيس قسم التصنيفات السيادية للشرق الأوسط وإفريقيا في الوكالة «تعديل التوقعات يعكس تنامي الاحتجاجات السياسية والغموض الذي يضيفه ذلك إلى الآفاق السياسية والاقتصادية قبل انتخابات الرئاسة المقررة في سبتمبر المقبل».



الصين تتوقع أن يتباطأ نمو صادراتها إلى ١٠٪ عام ٢٠١١

قال وزير التجارة الصيني، تشن دي مينج، إن الصين ليست بحاجة إلى أن ترفع قيمة عملتها لأسباب تتعلق بالتجارة، لأن نمو صادراتها سيتباطأ إلى ١٠٪ هذا العام، كما أن فائضها التجاري من المنتظر أن ينكمش بحلول عام ٢٠١٥. وقال تشن، في مقابلة مع «رويترز» في أثناء «المنتدى الاقتصادي العالمي» في «دافوس»، أول من أمس، إن الواردات إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم ستنمو على الأرجح بخطى أسرع من الصادرات هذا العام. ورفض دعوات تحث الصين على السماح لعملتها اليوان بالارتفاع للتصدي للفائض التجاري، ودعا بدلاً من ذلك الدول صاحبة عملات الاحتياطي العالمي -في إشارة إلى الولايات المتحدة- إلى منع عملاتها من الانخفاض. وقال تشن «أن يطلب من الصين رفع قيمة عملتها لأسباب تتعلق بالتجارة فهذه حجة غير سليمة». وفي عام ٢٠١٠ سجلت صادرات الصين نمواً بلغ نحو ٣٠٪.



مصادر: زعماء أوروبا يدرسون عقد قمة بشأن اليورو أوائل مارس المقبل

قالت مصادر حكومية في منطقة اليورو، أول من أمس، إن قمة أوروبية خاصة قد تعقد أوائل مارس لمناقشة اليورو والتحرك بشكل أسرع بشأن خطة لإصلاح شامل في مجموعة العملة الأوروبية الموحدة. وأضافت المصادر أنه لم يتضح هل القمة المقترحة ستضم زعماء دول منطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي بأكمله.



نمو الاقتصاد الأمريكي (٣,٢٪) في الربع الرابع من عام ٢٠١٠

قالت وزارة التجارة الأمريكية إن اقتصاد البلاد نما بنسبة ٣,٢٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، وذلك مقارنة بـ (٦,٢٪) في الربع الثالث. وجاءت الأرقام أقل قليلاً من التوقعات التي بلغت ٣,٥٪. ونما الاقتصاد ٢,٩٪ في عام ٢٠١٠ بالكامل وهو أكبر نمو منذ عام ٢٠٠٥. وكان الاقتصاد قد انكمش بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٩. كما ارتفع معدل الإنفاق الاستهلاكي -الذي يشكل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي- ٤,٤٪ وهي أسرع وتيرة منذ الربع الأول من عام ٢٠٠٦.



إيران تواصل إمداد الهند بالنفط

قالت مصادر إيرانية ومسؤولون في شركات هندية، أول من أمس، إن إيران ستواصل إمداد الهند بالنفط في الوقت الراهن برغم أن البلدين لم يتوصلا بعد إلى حل لخلاف بشأن مدفوعات النفط. وقال مصدر في شركة النفط الوطنية الإيرانية لـ «رويترز»: «حتى الآن ليست لدينا نية لحفض الإمدادات إلى الهند».

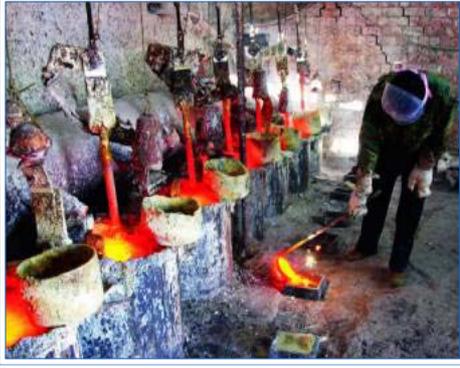
«أوبك»: السعودية لم ترفع إنتاجها من النفط

قال عبدالله البدري، الأمين العام لـ «أوبك»، يوم الخميس الماضي، إن السعودية -أكبر منتج للنفط في المنظمة- لم ترفع إنتاجها، مضيفاً أن «أوبك» لن تزيد الإنتاج إلا إذا رأت اختلالاً بين العرض والطلب في السوق. وأبلغ البدري تلفزيون «رويترز إنسايدر»: «وفقاً للمعلومات التي تلقيتها من السعودية فإن إنتاجها هو تقريباً عند المستوى نفسه الذي كان عليه الشهر الماضي، ولهذا لا أرى أي زيادة في إنتاج السعودية». «سعر برنت يرتفع ليس بسبب نقص (في المعروض في الأسواق) لكن بسبب مشكلات فنية.. السعر الذي تتحدثون عنه ليس السعر الحقيقي». وقال البدري (أود أن أقول إنه لا يوجد نقص مادي في السوق. عندما ترى «أوبك» اختلالاً في السوق فإنها ستتحرك لموازنة السوق). وقالت «وكالة الطاقة الدولية»، في وقت سابق من الشهر الحالي، إن السعودية زادت إنتاجها لتهدئة أسعار النفط المرتفعة وهو رأي قوبل بالنفي من «أوبك» ومن مشتريين رئيسيين للنفط السعودي. وقال البدري «لا أعرف من أين حصلت وكالة الطاقة الدولية على هذا الرقم لكن رد فعل السوق أيضاً كان سلبياً. إنهم لا يتفقون مع وكالة الطاقة الدولية في أن السعودية زادت الإنتاج». وقال إن «أوبك» تتوقع أن يزيد الطلب العالمي على النفط بواقع ١,٢ مليون برميل يومياً هذا العام وهو ما يعادل تقريباً نصف النمو في العام الماضي. وأضاف قائلاً «إنني واثق مئة بالمئة بأنه عند النظر إلى الأسواق فإنه لا يوجد نقص في السوق بل هناك وفرة من النفط في السوق».



بكين

الصين تخفّض صادراتها من المعادن النادرة عام ٢٠١١



قالت «وكالة

أنباء الصين الجديدة» إن الصين ستخفّض صادراتها من المعادن النادرة عام ٢٠١١ وهي خطوة من المتوقع أن

ترفع أسعار تلك المعادن المستخدمة في المنتجات عالية التقنية. وقالت وزارة التجارة الصينية إنها ستخفّض الحصص الأولى لعام ٢٠١١ بـ (٣٥٪) لتصل إلى ١٤٤٠٠ طن. وقد أعلنت الحكومة الصينية بالفعل عن تخفيضات بـ (٤٠٪) على صادراتها من المعادن النادرة لهذا العام، مشيرة إلى مخاوف بيئية والحاجة إلى المحافظة على مخزونها الطبيعي. وقررت رفع الرسوم المفروضة على تصدير المعادن النادرة بدءاً من عام ٢٠١١. وتقول الحكومة اليابانية، بحسب الوكالة، إنها تجمع المعلومات حول ما ذكر عن تخفيض الصين لصادراتها. وقد استخدمت الصناعات اليابانية نحو ٢٠ ألف طن من المعادن النادرة في عام ٢٠٠٩ وتم استيراد نحو (٩٠٪) منها من الصين. وخفّضت الصين صادراتها من المعادن النادرة إلى اليابان بعد حادث التصادم بين قارب صيد صيني وسفينتي دورية يابانيتين في سبتمبر الماضي. ولكن وزير التجارة الياباني، أكيبهيرو أوتا، أعرب عن تفاؤله، مؤخراً، من أن اليابان التي تعتبر أكبر المستفيدين من صادرات الصين من هذه المعادن، ستكون قادرة على استيراد ما تحتاج إليه من المعادن النادرة لأن الصين تعتبر اليابان شريكاً تجارياً مهماً.

إسلام آباد

أفغانستان تطلب رسمياً من باكستان وساطتها مع «طالبان»

ذكرت خدمة «ميديا لينك» الإخبارية في تقرير لها أن أفغانستان قررت تقديم طلب رسمي إلى الحكومة الباكستانية مع حلول عام ٢٠١١ بالتوسط بينها وبين حركة «طالبان» والعمل على التعجيل بإنهاء الحرب في البلاد. جاء ذلك عقب إعلان الحكومة الأفغانية نيتها في دفع المفاوضات في أفغانستان إلى الأمام ورفع جميع العقبات التي توجد أمامها اليوم. وأعلنت الحكومة الأفغانية، وفقاً للتقرير، أنها قررت إرسال رئيس «مجلس المصالحة الوطنية»، برهان الدين رباني، لزيارة باكستان والاجتماع مع المسؤولين السياسيين والعسكريين وقادة المخابرات وزعماء الجماعات الدينية وتقديم طلب من بلاده إلى باكستان

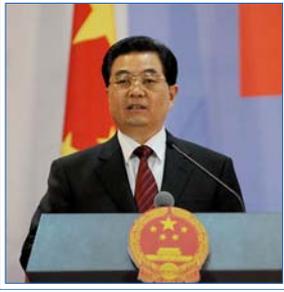


للقيام بدورها في إنجاح المفاوضات بين حكومة كرزاي و«طالبان». وبلغت التقرير النظر إلى أن هذه تعد المرة الأولى التي توافق فيها أفغانستان من حكومة ومعارضة على منح باكستان

دوراً مهماً في المفاوضات في أفغانستان والتوسط بينها وبين «طالبان». ويرى المراقبون أن الحوار بين الطرفين كان قد بدأ منذ عام ٢٠١٠ لكنه ظل ضمن وساطات ضيقة وأشخاص لا يملكون زمام الأمور. ويضيف التقرير أن حركة «طالبان» الأفغانية بقيادة الملا محمد عمر مجاهد أعلنت من جهتها أنها ما زالت عند موقفها المتمثل في الدخول في المفاوضات بعد مغادرة الجيش الأمريكي وحلفائه أفغانستان. وذكرت الحركة أنها ستبقى ملتزمة بموقفها بضرورة الشروع في سحب القوات الأجنبية كبادرة حسن نية لتقوم من جانبها بالدخول في هذه المفاوضات.

عام ٢٠١٠ شهد تعاوناً وترابطاً أوثق لعلاقة الصين بالعالم

مكافحة الفساد في الصين تواجه تحديات صعبة



شهدت العلاقة الصينية بالعالم تحولات جديدة في عام ٢٠١٠، وأصبحت تنمية الصين لها أهمية أكبر في أنحاء العالم كلها. وذلك بحسب تقرير نشرته صحيفة «الشعب» اليومية الصينية، لافتة النظر إلى أن

هناك تقارير إعلامية ألمانية تحدثت مؤخراً عن أهمية الصين بالنسبة إلى ألمانيا، حيث ذكرت أن «صنع في الصين» أساس انتعاش الاقتصاد الألماني. مشيرة إلى أنه لم يتوقع أحد أن ألمانيا ستخرج من «الأزمة المالية» بهذه السرعة، محققة نمواً اقتصادياً قوياً عن أي فترة سابقة، لتصبح أهم واجهة للمستثمرين الأمريكيين في سوق الأسهم هذا العام. كما أن ألمانيا استطاعت أن تستبعد، للمرة الأولى، مفردات «العمالة الشاملة» من قاموس الشعب الألماني بفضل الصين. وأضافت الصحيفة الصينية أنه من جهة أخرى أشارت تقارير إعلامية أمريكية إلى أن الصين كانت فرصة لنمو الأسواق الأمريكية في عام ٢٠١٠، كما كانت الشركات الصينية هي نجمة سوق الاكتتاب العام الأمريكي، وأن «الصين» و«الإنترنت» معاً شكّلتا مصدرين أساسيين لالتقاط المستثمرين الأمريكيين الأسهم. وأوضحت الصحيفة أنه في عام ٢٠١٠ شهد انتعاش الاقتصاد العام في البلدان المتقدمة تباطؤاً، في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين يبلغ نحو ٢٠٪ من النمو الاقتصادي العالمي، حيث إن المشاركة الصينية كانت فعّالة في إدارة الاقتصاد العالمي، وتنسيق السياسات الاقتصادية الدولية، والإسهام في تعزيز زيادة تمثيل البلدان النامية في «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي».

أفاد بيان رسمي صيني بأن مكافحة الفساد في الصين ما زالت تواجه تحديات صعبة، وبأن السلطات حثت على تحقيق إنجازات جديدة في ما يتعلق بـ «الحوكمة النظيفّة» مع حلول الذكرى التسعين لتأسيس «الحزب الشيوعي» خلال العام الجاري ٢٠١١. واستمع المكتب السياسي لـ «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني»، القيادة المركزية في البلاد، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، وذلك خلال اجتماع عقد مؤخراً، إلى تقرير حول العمل المتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز «الحوكمة النظيفّة» الذي تحقق في العام الماضي ٢٠١٠. ولفنت وكالة «شينخوا» النظر إلى أن الرئيس الصيني، هو جين تاو، الذي يعدّ السكرتير العام لـ «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني» أيضاً، قد رأس الاجتماع وأن الزعماء ناقشوا خلال



الاجتماع ترتيبات مكافحة الكسب غير المشروع التي ستطبق في العام الجاري. مضيفاً أن المكتب السياسي لـ «اللجنة

المركزية» ذكر في البيان، الذي صدر عقب الاجتماع، أنه بالرغم من الإنجازات الملحوظة التي تحققت في تعزيز «الحوكمة النظيفّة» في العام الجاري، فإن مكافحة الفساد ما زالت تواجه تحديات صعبة وما زالت تمثل مهمة شاقة. وأن لجان الحزب والحكومات وسلطات الانضباط على جميع المستويات يجب أن تعالج الأعراض والأسباب الجذرية للفساد في عام ٢٠١١. ودعا إلى تعزيز الجهود لتوعية كوادر الحزب وفرض رقابة عليهم.



بكين

«الشعب»: لا توجد دولة يمكنها السيطرة على العالم منفردة

«شينخوا» الصينية: روسيا في حيرة بشأن كيفية مكافحة الإرهاب

قالت صحيفة «الشعب» اليومية الصينية إن تحويل القوة الاقتصادية الصينية إلى النفوذ الدولي يستغرق وقتاً ويحتاج إلى فرص أيضاً. موضحة أن «الناتج المحلي الإجمالي للصين احتل المركز الأول عالمياً في أوائل القرن الـ (١٩)، لكنها فشلت في أخذ زمام المبادرة والتكيف مع متغيرات العالم، فتعرضت لهيمنة القوى الكبرى لمدة مئة سنة تقريباً، وقد تجاوز حجم اقتصاد الولايات المتحدة بريطانيا في أواخر القرن الـ (١٩)، وأصبحت أقوى دولة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية».

ولفتت الصحيفة النظر إلى أن هناك عدداً كبيراً من البلدان الناشئة يشهد تنمية مزدهرة في العالم المعاصر مع تسارع الاتجاه الدولي نحو التعددية القطبية، حيث تتمتع البلدان المختلفة بمزايا مختلفة في مجالات مختلفة، ومن الصعب وليس من السهولة «ترتيبها». لافتة النظر إلى أن تمازج المصالح والاعتماد المتبادل بين البلدان المختلفة قد وصل إلى مستوى غير مسبوق. فلا توجد أي دولة يمكنها أن تسيطر على العالم وحدها في الساحة الدولية اليوم، بل أصبح الاحترام المتبادل والمشاركة في الفرص والجهود المشتركة لمواجهة التحديات العالمية هو الهدف الأساسي لاتجاه دول مختلفة في العالم. وأضافت الصحيفة أن الصين قد فتحت أبوابها لتصبح دولة قوية وتقدمت في طريق إثراء الشعب، ولكن ما زال الطريق أمامها طويلاً. ولا يمكنها تحقيق التحويل من «صنع في الصين» إلى «الإبداع في الصين» ومن «قاعدة التصنيع» إلى «قاعدة الابتكار» إلا من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية إجمالياً ونوعية معاً، بشكل يجعل الصين أكثر قدرة على المشاركة في المنافسة الدولية في المستقبل.

جعل الهجوم الإرهابي، الذي حدث مؤخراً في «مطار دوموديدفو» في موسكو، والذي يعدّ ثاني تفجير مميت يضرب العاصمة الروسية خلال ١٠ أشهر، المواطنين الروس يتساءلون مرة أخرى عما إذا كان القادة السياسيون باستطاعتهم السيطرة على الوضع، وإذا ما كانت لديهم سياسة مجدية لمواجهة الإرهاب. وفيما أصدر السياسيون الروس، بدءاً من الرئيس ورئيس الوزراء، إلى حكام الأقاليم، تصريحات تبدو حاسمة عقب ذلك الهجوم، فإن الخبراء والمحللين أعربوا عن اعتقادهم أن السلطات ليس لديها سوى القليل لتفعله من حيث الواقع. ويقول الخبراء إن السؤال الرئيسي لكل مواطن روسي هو ما الذي سوف تتخذه السلطات لحماية الشعب من هجمات جديدة محتملة؟ وفق ما ذكرت وكالة «شينخوا» الصينية للأنباء. وقال الكولونيل الروسي المتقاعد في «جهاز المخابرات السوفيتية» الـ «كيه جي بي»، فلاديمير لوتسينكو، لوكالة أنباء «شينخوا»، إنه من أجل حماية الشعب الروسي من الإرهاب، فإن تطبيق القانون يجب ألا ينحصر في تعقب الإرهابيين بالسلاح فقط. مضيفاً أن «كل شخص، بدءاً من المواطن العادي إلى الزعيم الوطني، يجب أن يدرك أن الدولة في حالة حرب.. ويجب أن نتوقف عن اعتبار الإرهابيين مجرمين عاديين.. إن الإرهابيين يتصرفون بمنطق حرب، فيما تواصل السلطات التفكير بعقلية محاربة جرائم وقت السلم». وأوضح لوتسينكو لوكالة أنه «في أعقاب كل هجوم جديد، تضخ السلطات مزيداً من الأموال، وتبذل مزيداً من الجهود في إجراءات فنية لمكافحة الإرهاب، مثل تركيب أجهزة جديدة لكشف القنابل، أو كاميرات دوائر تلفزيونية مغلقة جديدة.. إن هذا أيضاً أمر له أهميته، لكنه يعتبر محاربة للنتائج، وليس محاربة للأسباب».

